متن

تهذيب المنطق والكلام

للعلامة الثانى سعد
الدين التفتازانى

وعلى قسم الكلام تعليقات جمعها حضرة الفاضل
الشيخ عبد القادر معروف الكردى
السنندجى من تحريرات أفاضل
المحققين

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٣٠ هـ
١٩١٢ م

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

﴿ مقدمة للناشر ﴾

اعلموا اخواني وفقني الله وايا كم لما يحب ويرضي اني لما تحركت بي دواعي الهمم الى نشر الكتب العلمية وبذل النفقات في سبيل ذلك ورأيت متن التهذيب السعدى الذى هو من أعظم ما وضع لطلاب العلم من الموجزات * وخير ما أخرج للناس من المختصرات* قد لعبت به أيدى التقطيع والتفريق* وعبثت متصرفة فيه عوامل التشتيت والتمزيق* اذ أفرد منطقه عن كلامه * وأبعد موزنه عن ميزانه * قمت منبعثاً بتلك الهمم البواعث الى نشره تاما كاملا رغبة فى تمام الفائدة وجمعاً بين المقصود وماهو له كالتمهيد والمقدمة * وقد وضعنا جملة نافعة من ابحاث الفضلاء على قسم الكلام تتميما للمرام وتكميلا لافادة أولى الأفهام * جمعناها من تصانيف المحققين الاعلام * وبما أنا قد حصلنا على شرح جميل الوضع جليل النفع لبعض أكابر المحققين الكرام* على قسم المنطق والميزان وعزمنا على نشره فلم نر وضع شيء من التعليقات على هذا القسم نسأل الله أن يوفقنا الى الاتمام والاتقان انه خير من أعان من به قد استعان

عبدالقادر معروف الكردي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا سواء الطريق . وجعل لنا التوفيق خير رفيق والصلاة والسلام على من أرسله هدى هو بالاهتداء حقيق ونورا به الاقداء يليق . وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا فى مناهج الصدق بالتصديق . وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق

﴿ وبعد ﴾ فهذا غاية تهذيب الكلام . في تحرير المنطق والكلام . وتقريب المرام . من تقرير عقائد الاسلام . جعلته تبصرة لدى الافهام وتذكرة لمن أراد أن يتذكر من ذوى الافهام . سيما الولد الأعز الحفى الحرى بالاكرام . سمى حبيب الله عليه التحية والسلام . لا زال له من التوفيق قوام . ومن التأييد عصام . وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

﴿ القسم الأول فى المنطق ﴾

مقدمة

العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور وينقسمان بالضرورة الى الضروة والاكتساب بالنظر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقديقع فيه الخطأفاحتيج الي قانون يعصم عنه وهو المنطق . وموضوعه المعلوم التصورى والتصديقى من حيث يوصل الى مطلوب تصورى فيسمي معرفا أو تصديقى فيسمي حجة

﴿ فصل ﴾

دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد من اللزوم عقلا أو عرفاً وتلزمهما المطابقة ولو تقديرًا ولا عكس

﴿ فصل ﴾

والموضوع له ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعني فمركب اماتام خبر أو انشاء واما ناقص تقييدى أو غيره والا فمفرد وهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على أحد الازمنة

كلمة وبدونها اسم والا فأداة وأيضا ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا علم وبدونه متواطيء ان استوت افراده ومشكك ان تفاوتت اما بأولية أو أولوية وان كثر معناه فان وضع لكل فمشترك والا فان اشتهر في الثانى فمنقول ينسب الى الناقل والا فحقيقة ومجاز

﴿ فصل ﴾

المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئى والا فكلى امتنعت افراده أو أمكنت ولم توجدا ووجد الواحد فقط مع امكان الغير أو امتناعه أو الكثير مع التناهى أو عدمه والكليان ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان ونقيضاهما كذلك أو من جانب فأعم وأخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس والا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئى كالمتباينين وقد يقال الجزئي للاخص وهو أعم (والكليات خمس) الاول الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ماهو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان والا فبعيد كالجسم النامي . الثانى النوع وهو

المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو ويختص هذا النوع باسم الاضافيّ كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما في الحيوان والنقطة * ثم الاجناس تترتب متصاعدة الى العالى ويسمى جنس الاجناس * والأنواع قد تترتب متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات . الثالث الفصل وهو المقول على الشئ فى جواب أى شئ هو في ذاته فان ميز عن المشارك فى الجنس القريب فقريب أو البعيد فبعيد واذا نسب الي مايميزه فمقوّم والى مايميز عنه فمقسم والمقوّم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس . الرابع الخاصة وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا . الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشئ فلازم بالنظر الى الماهية أو الى الوجود ثم اللازم اما بين يلزم من تصوره تصور الملزوم أو من تصورهما الجزم باللزوم أو غير بين وهو بخلافه والا فعرض

مفارق يدوم أو يزول بسرعة أو بطء

﴿ خاتمة ﴾ مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا وكذا الانواع الخمسة والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود أشخاصه

﴿ فصل في المعرّف وأقسامه ﴾

معرّف الشيء مايقال لافادة تصوره فيشترط أن يكون مساويا أجلى فلا يصح التعريف بالأعم والأخص والمساوى معرفة والاخفى . والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام وقد أجيز فى الناقص أن يكون أعم كاللفظي وهو مايقصد به تفسير مدلول اللفظ

﴿ المقصد الثاني فى التصديقات ﴾

القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فحملية موجبة وسالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة وقد استعير لها هو والا فشرطية ويسمى الجزء الاول مقدما والثانى تاليا والموضوع فى الحملية ان كان

شخصيا سميت القضية مخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلا أو بعضا فمحصورة كلية أو جزئية ومابه البيان سوراً والا فمهملة وتلازم الجزئية ولا بد فى الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي الخارجية أو مقدرا فالحقيقية أوذهنا فالذهنية وقد يجعل حرف السلب جزأ من جزء فيسمى معدولا وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان جهة فان كان الحكم في القضية بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورية مطلقة أو مادام وصفه فمشروطة عامة أو في وقت معين فوقتية مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة أو ما دام الوصف فعرفية عامة أو بفعليتها فالمطلقة العامة أو بعدم ضرورة خلافها فالممكنة العامة فهذه بسائط وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتى فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقد تقيد المطلقة العامة باللاضروره الذاتية فتسمي الوجودية اللاضرورية أو باللادوام الذاتى وتسمى الوجودية اللادائمة وقد تقيد الممكنة العامة بلا

ضرورة الجانب الموافق أيضا وتسمى الممكنة الخاصة وهذه مركبات لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة اشارة الى ممكنة عامة مخالفتى الكيفية موافقتي الكمية لما قيد بهما

﴿ فصل فى أقسام الشرطية ﴾

الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى أو نفيها لزومية ان كان ذلك لعلاقة والا فاتفاقية ومنفصلة ان حكم فيها بتنا في نسبتين أولا تنافيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية أوصدقافقط فمانعة الجمع أو كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية ان كان التنافى لذات الجزأين والا فاتفاقية . ثم الحكم فى الشرطية ان كان على جميع التقادير للمقدم فكلية أو بعضها مطلقا فجزئية أو معينا فشخصية والا فمهملة وطرفا الشرطية فى الأصل قضيتان حمليتان أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان الا انهما خرجتا بزيادة اداة الاتصال والانفصال عن التمام

﴿ فصل فى التناقض ﴾

التناقض اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق

كل كذب الأخرى وبالعكس ولا بد من الاختلاف فى الكيف والكم والجهة والاتحاد فيما عداها والنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة وللمركب المفهوم المردد بين نقيضي الجزأين لكن فى الجزئية بالنسبة الى كل فرد

﴿ فصل ﴾

العكس المستوى تبديل طرفى القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول أو التالى والسالبة الكلية تنعكس كلية والا لزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا تنعكس أصلا لجواز عموم الموضوع أو المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة والعامتان عرفية عامة والخاصتان عرفية لا دائمة فى البعض والبيان فى الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس للبواقى بالنقض

﴿ فصل ﴾

عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف أو جعل نقيض الثانى أولا مع مخالفة الكيف وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب فى العكس المستوى وبالعكس والبيان البيان والنقض النقض وبين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هنا والسالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة

﴿ فصل فى القياس ﴾

القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر فان كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستثنائى والا فاقترانى حملى أو شرطي وموضوع المطلوب من الحملى يسمى أصغر ومحموله أكبر والمكرر أوسط ومافيها الأصغر الصغرى والأكبر الكبرى والهيئة شكلا والاوسط اما محمول الصغرى موضوع الكبرى هو الشكل الاول أو محمولهما فالثانى أو موضوعهما فالثالث أو عكس الاول فالرابع ويشترط في الاول ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى لينتج الموجبتان

مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة السالبتين بالضرورة وفى الثانى اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى أما مع دوام الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع ضرورية أو مع كبرى مشروطة لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان فى الكم أيضا سالبة جزئية بالخلف أو عكس الكبري أو الترتيب ثم النتيجة وفى الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احداهما لينتج الموجبتان مع الموجبة أو بالعكس موجبة جزئية أومع السالبة الكلية أو الكلية مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف أو عكس الصغرى أو عكس الترتيب ثم النتيجة وفى الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى أو اختلافهما مع كلية احداهما لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية وكليتهما مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن سلب والافسالبة بالخلف أو بعكس الترتيب ثم النتيجة أو بعكس المقدمتين أو بالرد الى الثانى بعكس الصغرى أو الثالث بعكس الكبرى

(فصل)

الشرطي من الاقترانى اما ان يتركب من المتصلتين أو منفصلتين أو من حملية أو متصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة وتنعقد فيه الاشكال الاربعة وفى تفصيلها طول

(فصل)

الاستثنأئى ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالى والحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به أثبات المطلوب بابطال نقيضه ومرجعه الى استثنأئى واقترانى

(فصل)

الاستقراء تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلى والتمثيل بيان مشاركة جزئى لآخر فى علة الحكم ليثبت فيه والعمدة في طريقه الدوران والترديد

(فصل فى القياس)

اما برهانى وهو ما يتألف من اليقينيات وأصولها الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والنظريات ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة في الذهن

علة لها فى الواقع فلمى والا فانى واما جد لى يتألف من المشهورات والمسلمات واما خطابى يتألف من المقبولات والمظنونات واما شعرى يتألف من المخيلات واماسفسطي يتألف من الوهميات والمشبهات

﴿ فصل ﴾

أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات والمبادي وهي حدود الموضوعات واجزاؤها واعراضها ومقدمات بينة أوماخوذة يبتنى عليها قياسات العلم والمسائل وهى قضايا تطلب فى العلم وموضوعاتها موضوع العلم أونوع منه أو عرض ذاتى له أو متركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لذاتها وقد تقال المبادى لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات أيضا لما يتوقف عليه الشروع بوجه الخبرة والله اعلم بالصواب

﴿ هذا قسم[1] الكلام من التهذيب
وعلى الستة وقع التبويب ﴾

(الباب الأول في المقدمة)

الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن[2] الادلة اليقينية وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق بذلك والعلم لا يحد[3] والتفسير له بمثل حصول صورة الشئ فى العقل أو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت أو صفة يتجلى[4] بها المذكور لمن

---

(١) قوله قسم الكلام أي المعلوم من قوله سابقا هذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام والاضافة من أضافه الدال الى المدلول وانما لم يقل القسم الثانى من التهذيب فى علم الكلام كما قال فى المنطق حيث عنون بقوله الاول في المنطق اختصارا في العبارة مع التفنن ومراعات السجع (٢) قوله عن الادلة الخ أى المكتسب منها وانما اشترط اليقين في أدلة العقائد لانه لا عبرة بالظن فيها وخرج بذلك القيد اعتقاد المقلد وما لم يكن مكتسب (٣) قوله لا يحد قيل لوضوحه وقيل لخفائه والظاهر من عبارة المصنف الاول (٤) قوله يتجلى اى ينكشف ويتضح وقوله المذكور أي مامن شأنه أن يذكر

قامت هي به أو ادراك المركب أو الكلى تنبيه على اختلاف [1] الاصطلاحات وحقيقة النظر حركة النفس فى المعقولات عودا على بدء لتحصيل المجهول وكونه مفيدا للعلم فى الجملة ولو فى الالهيات وبدون المعلم ضرورى والمنكر معاند كالسوفسطائي المنكر للحسيات أو الاوليات أو كليهما وهل هو بطريق العادة أو التوليد أو الوجوب فيه خلاف والنظر في معرفة الله تعالى واجب بالنص والاجماع ولكونه مقدمة للمعرفة الواجبة عندنا بذلك وعند المعتزلة لكونها دافعة لضرر خوف العقاب قالوا لولم يجب الا شرعاً لما صح الزام النظر في المعجزة لعدم الوجوب قبل ثبوت [2] الشرع

---

(١) قوله على اختلاف الاصطلاحات فان الاول لبيان ما اصطلح عليه في بعض فنون الحكمة من التعميم والثانى لبيان اصطلاح اختصاصه بما عدا الظن والجهل المركب والتقليد والثالث لبيان اصطلاح اختصاصه باليقين والرابع لبيان اصطلاح اختصاص العلم بالمركبات والكليات والمعرفة بالبسائط والجزئيات (٢) قوله لعدم الوجوب قبل ثبوت الشرع حاصل استدلالهم انه لو كان وجوب النظر شرعيا لكان للمكلف اذا أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالنظر أن يقول

ورد [١] بان المتوقف على الشرع هو العلم بالوجوب لا نفس الوجوب ثم انها أوّل الوجبات المقصودة لتوقف البواقى عليها والنظر فيها وسيلة اليها فيجب لذلك *والدليل ما يمكن ان يتوصل بالنظر فيه الى حكم وقد يخص بالجازم فيقابله الامارة ثم ان توقف على نقل فنقلي والا فعقلي وقد يستفاد منه بمعونة القرائن القطع ولا يثبت ما استوى طرفاه عند العقل الا بالنقل وما يتوقف النقل عليه لا يثبت الا بالعقل

(الباب الثاني في الأمور العامة)

تصور الوجود [٢] ضروري والتعريف بالكون والتحقق والشيئية لفظيّ ينبه على اشتراكه معنى صحة التقسيم الى الواجب

لا أنظر مالم يجب على ولا يجب علي مالم يثبت الشرع عندى

(١) قوله ورد الخ حاصل الجواب ان صحة الزام النظر انما توقف على وجوب النظر فى نفس الامر لا على العلم بوجوب النظر ووجوب النظر في نفس الامر انما يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر فقوله ولا يجب علي مالم يثبت الشرع عندى ممنوع (٢) قوله تصور الوجود ضروري احتج عليه بان التصديق بقولنا الشيء اما موجود أو معدوم بديهى لا يتوقف علي كسب أصلا فدل ذلك علي بداهة تصور مفرداته

وغيره والجزم به مع التردد فى الخصوصية وتمام الحصر في الموجود والمعدوم وعلي زيادته على الماهية ذهنا صحة سلبه عنها وافادة حمله عليها واكتساب ثبوته لها والحكماء علي ان حقيقة الواجب وجود خاص قائم بنفسه مقيم لغيره مخالف لوجود الممكن في حقيقته ولذا صح تفرده(١) بالقيام بالماهية ذهنالا عينا كبياض الجسم مشارك له فى عارض الكون المقول على الموجودات بالتشكيك كالنور على الأنوار وما يقال انه في الكل نفس الماهية فبمعنى انه لاينفرد كل بتحقق على حدة فى الخارج وانما هو فى العقل * ثم الوجود ينقسم الى العينى والذهنى حقيقة والى اللفظي والخطي مجازا اذ ليس في اللفظ والخط من الانسان الشخص والماهية كما فى الخارج

---

(١) قوله ولذا الخ أي لكون الوجود الوجوبى مخالفا بالحقيقة للوجود الامكاني صح تفرد الوجود الامكانى بالقيام بالماهية قياماذهنيا دون الوجود الوجوبى وهـذا جواب عن سؤال تقريره ان التجرد عن الماهية اما لذات الوجود فيكون كل وجود مجرداوليس الوجود الامكاني كذلك واما لامر غيرالذات فتكون الواجب في تجرده معلولا وهو محال وقوله كبياض الجسم تمثيل للمنفي لا للنفى

والذهن بل الاسم وصورته * والدليل على الذهني انا نتعقل مالا ثبوت له في الخارج اذ نحكم على الممتنعات ايجابا ونجد من المفهومات كليا ومن القضايا حقيقية فالتعقل ان كان بالحصول في الذهن فذاك والا فلا محالة يقتضي اضافة بين العاقل والمعقول ولا تعقل الى النفي الصرف واذ ليس الثبوت في الخارج كان في العقل وهو وجود غير متأصل لا يقتضى الاتصاف كالمؤمن يتصور الكفر فلا يوجب اتصاف الذهن بالاعراض حتى المتضادات ولا وجود الممتنع في الخارج لكون الذهني فيه كالماء في البيت * ثم المعقول من الوجود والشيئية ليس الا الثبوت ومن العدم الا النفي فالمعدوم ليس بشئ ولا ثابت ولا واسطة بينه وبين الموجود ومنهم [١] من أثبتهما جمعا وتفريقا ويسمى الواسطة حالا ويجعل

(١) قوله ومنهم من أثبتهما أي عد المعدوم شيئا وثابتا واثبت الواسطة فقال من أثبتهم جميعا المعلوم ان لم يتحقق في نفسه فمنفي وان تحقق فان كان مع ذلك له كون في الاعيان فاما بالاستقلال فهو موجود أو بالتبع كالعالمية فواسطة وان لم يكن له كون في الاعيان فمعدوم ومن أثبت الواسطة فقط قال المعلوم ان لم يكن له ثبوت فمعدوم وان كان له

الوجود منه اذ لو وجد تسلسل ولو عدم اتصف بالنقيض ورد بأن وجوده عينه ونقيضه العدم لا المعدوم * قالوا المعدومات متمايزة ولا يعقل التميز بدون الثبوت والامكان ثبوتي للفرق بين امكانه لا ولا امكان له فثبت موصوفه * قلنا التميز انما هو عند العقل والا انتقض بالممتنعات والمركبات الخيالية وان الفرق بين الامكان والامكان المنفي علي تقدير كونه منفيا ثابت أيضا ثم كل من الوجود والعدم قد يقع محمولا وقد يقع رابطة ويفتقر الحمل الايجابي الى اتحاد الطرفين هوية ليصح وتغايرهما مفهوما ليفيد وصدقه يكون مطابقته لما فى نفس الامر ومعناه مايفهم من قولنا هذا الامر كذا فى نفسه مع قطع النظر عن حكم الحاكم وادراك المدرك

﴿ فصل ﴾

ماهية الشئ مابه يجاب عن السؤال بما هو وقد تؤخذ بشرط شئ فتسمى المخلوطة ولا خفاء فى وجودها وبشرط[1]

ثبوت فان كان بالاستقلال فوجود أو بالتبعية فواسطة ومن عد المعدوم شيئا فقط قال المعلوم ان لم يتحقق فنفي وان تحقق فثابت وحينئذ ان كان له كون فى الاعيان فموجود والا فمعدوم (١) قوله وبشرط

لاشئ ويسمى المجردة ولا توجد فى الاذهان فضلا عن
الاعيان ولا بشرط شيء وهي أعم من المخلوطة فتوجد لكونها
نفسها لاجزأ منها لعدم التمايز وانما ذاك في العقل ثم اذا
اعتبرت معروضة للكل فهو الكلى الطبيعى وانما يوجد منه
المعروض دون العوارض مجردا عن العوارض وهي الافراد
وقد يقال الماهية بشرط لا شئ فتكون مادة للشخص
متقدمة عليه في الوجودين ثم لاخفاء فى وجود الماهية
المركبة ولابدمن انتهائها الى البسيطة واحتياج بعض الاجزاء
الى بعض في المركب الحقيقى ضرورى بخلاف الاعتبارى
ومن خالف في مجعولية الماهية أراد انها من لوازم الوجود
كتناهي الاجسام لا الماهية كزوجية الأربعة والا(١) فاحتياج
الممكن الى العلة ضرورى

لاأى وقد تؤخذ وتعتبر بشرط لاشيء وتسمى المجردة أي عن العوارض
واللواحق الشخصية قوله ولا توجد في الاذهان الخ لان بوجودها
فى الذهن تكون محفوفة بالعوارض الذهنية قيل عليه ان الحكم
بعدم وجودها في الذهن فرع وجودها في الذهن فيلزم التناقض
وأجيب بان للعقل ان يتصورها ويصرف النظر فى هذا التصور عن
اختلاطها بالعوارض الذهنية (١) قوله والا أي وان لم نوجه القول

﴿ فصل فى التعين ﴾

افراد النوع انما تمايز بعوارض ربما تنتهي الى مايفيد الهاذية فبعد تلخيص ان التعين والتشخص هو تلك الهاذية أو ما يفيدها أو كون الفرد بحيث لايقبل الشركة أو عدم قبوله لها وان العدمى هو المعدوم أو العدم المضاف أو مايدخل فى مفهومه العدم والوجودى بخلافه وان الحقيقي ماله ثبوت فى نفس الامر من غير شائبة فرض وتقدير والاعتبارى بخلافه لا يشتبه ان التعين وجودى أو عدمي

بعدم المجعولية بهذا التوجيه فلا يصح أصلا لان احتياج الممكن الى العلة ضرورى ومن أهل التحقيق والذوق من وجه هذا القول بتوجيه آخر حاصله ان القائل يريد بعدم مجعوليتها كونها أمورا اعتبارية وان الموجود حقيقة هو الموجودات وهو مذهب جمهور الحكماء والعرفاء فان الماهيات عندهم حدود والحدود عندهم سلوب والسلوب أمور تتصور من اضافتها الى الوجودات اذ الاعدام لها ضرب من التمايز بما للمضافات هي اليها من الوجودات كذلك ولهذا الضرب من التمايز لها ضرب من الثبوت ولو تصورا فقط وحاصل النتجية انها اعتبارات ذهينة

حقيقي أو اعتباري ولايشتبه انه انما يستند الى الفاعل القادر اوالى الوجود الخارجي أو الى أسباب أخر [١] كنفس الماهية او المادة المتشخصة بما يلحقها من العوارض بحسب تعاقب الاستعدادات

﴿ فصل ﴾

الوجوب والامتناع والامكان معقولات تحصل من

---

(١) قوله أو الي اسباب أخر هذا اشارة الى مذهب الفلاسفة في التعين وحاصله ان الموجود اما مادى أو غيره والثانى اما واجب كالباري أو ممكن وهو العقل والأول اما مادى فى ذاته كالاجسام والاعراض أو مادى في التعلق كالنفوس البشرية والفلكية فغير المادى بقسمية تعينه مستند الى ماهيته فتنحصر كل ماهية فى فرد لكن المعقول لما كانت ماهيات مختلفة كانت افرادا مختلفة ذوات أنواع منحصرة فيها بخلاف الواجب لما كان حقيقة واحدة كان فردا واحدا ولم يتصور هناك تعدد أصلا والمادي بنوعية تعينه مستند الى مادته أي محله والمراد منه المعروض في الاعراض والمادة فى الاجسام والمتعلق في النفوس لانها انما تعينت بتشخصات هذا العالم الجسماني بسبب الابدان حتي قيل أنها لو وجدت فى القدم لما كان لها وصف التعدد أصلا

نسبة المفهوم الى هلية بسيطة أو مركبة وتصورها ضروري والتعريف يمثل ضرورة الوجود أو ضرورة العدم أو لا ضرورتهما لفظي. وينقسم كل من الاولين الى الذاتى والغيرى * فالموصوف بالذاتى من الواجب واجب الوجود لذاته وهو الله تعالى أو لشيء آخر كزوجية الأربعة * ومن الممتنع ممتنع الوجود لذاته كشريك البارى أو لشيء آخر كفردية الاربعة * والموصوف بالغيرى كمكن هو واجب الوجود حين وجوده وممتنع الوجود حين عدمه وقد يؤخذ بمعني سلب ضرورة الوجود أو العدم فيسمى بالامكان العام لعمومه الخاص وضرورية الطرف الآخر . وقد يعتبر بالنظر الى الاستقبال ويسمى بالاستقبالى وبمعنى تهيؤ المادة لحصول الشيء باعتبار تحقق الشرائط شيئا فشيئا فيسمى بالاستعدادى وهذا مراد (١)

---

(١) قوله وهذا مراد من قال الخ هذا اشارة الى تحقيق قول الحكماء ان كل حادث زماني فهو محتاج الى مادة ومدة اما المادة فلان كل حادث زماني فهو ممكن بامكان استعدادي غير الامكان الذاتي العام وهو أى ذلك النوع من الامكان وجودي فانه يشتد ويضعف ويحكم عليه بالحدوث اذ استعداد النطفة للانسانية حادث بحدوث

من قال كل حادث مفتقر الى مادة تـكون محـلا للامكان ومدة بها يكون تعاقب الحوادث وانما يتم لو سـلم ان كل حادث بهـذا المعني ممكن . ثم احتياج الممكن الى المؤثر بامتناع ترجيح أحد طرفيه بلا مرجح ضروري وهذا غير ترجيح المختار أحدالمتساويين على الآخر بلامخصص بمحض الارادة كالهارب يسلك أحد الطريقين والجائع يأكل أحد الرغيفين . فان قيـل التأثير حال الوجود تحصيل الحاصـل وحال العدم جمع بين النقيضين . قلنا الممتنع تحصيل الحاصل بتحصيل آخر والمحوج هو الامكان أوالحدوث (ولـكل وجهة) ومعني الاحتياج اما توقف الوجود أو العـدم أو استمرارهما على أمرما ولا تعقل أولوية بالذات لأحدالطرفين

الصورة النطقية وبالانعدام فانها اذا صارت انسانا عاقلا بالفعل فقد زال ذلك الاستعداد عنها فثبت ان هـذا الامكان وجودى وهو مع هذا عرض فلا بد له من محل يقوم به وليس الا المادة فانها هى التي توصف بقبول صورة الشئ الممكن حصوله فثبت ان كل حادث زمانى فهو ذو مادة وأما الاحتياج الى المدة فليتم فيها تدرج ذلك الاستعداد وأخذه فى الاشتداد حتى يحصل بالفعل الصورة الاخيرة

الا بمعنى نوع اقتضاء للوجود أو العدم لا الى حد الوجوب وهى أيضا منتفية والا لما تحقق الطرف الآخر لاستلزامه انتفاء الاولوية الذاتية* ثم وجود الممكن محفوف بوجوبين سابق ولاحق لانه مالم يجب لم يوجد لامتناع الترجيح بلا مرجح وحين الوجود امتنع العدم لامتناع الجمع وهذا لاينافى الاختيار[1] والثلاثة بل كل مايوصف أى فرد يفرض

---

(١) قوله والثلاثة اى الوجوب والامتناع والامكان ثم أن الامتناع اعتباريته أظهر من اعتباريتى اخوته اذ لاخفاء ولا نزاع في اعتباريته لوضوح أنه عنوان المستحيل وأما الوجوب والامكان فاستدل على اعتباريتها بأنهما لو وجدا خارجا لزم التسلسل فان القدم لو وجد لكان قديما والالزم حدوث القديم اذا القدم صفته ويلزم التسلسل وكذا تقول فى الباقي ولما كان هذا الحكم ساريا فى كل مالو وجد فرد منه خارجا لصدق مفهومه على ذلك الفرد جعله بعضهم قانونا كليا واشار اليه المصنف بقوله بل كل ما يوصف الخ وتوضيح ذلك أن نقول لو وجد الوجوب لكان واجبا والا لزم امكان الواجب أو امتناعه والامكان لو وجد لكان ممكنا والا لزم وجوب الممكن أو امتناعه والقدم لو وجد لكان قديما والالزم حدوث القديم والحدوث لو وجد لكان حادثاً والا لزم قدم الحادث وعلى هذا أبدا فقس

منه بمفهومه كالقدم والحدوث والوحدة والكثرة والبقاء والتعين والموصوفية اعتبارات عقلية والالزم التسلسل ومعنى كون الشيء واجبا في الخارج انه بحيث اذا عقل مستندا الى الوجود لزم في العقل معقول هو الوجوب وكذا البواقي

﴿ فصل ﴾

القدم بمعنى عدم المسبوقية بالغير وهو الذاتى أو بالعدم وهو الزمانى والحدوث بخلافه [1] ولاقديم بالذات سوى الله تعالى وبالزمان سوى صفاته ولزم المعتزلة كثير من الاحوال وعندالفلاسفة كثير ولايستند القديم الى المختار لان القصد الى الايجاد [2] يقارن العدم ضرورة ولا يمكن عدمه لكونه واجبا أو مستندا اليه ايجابا

---

(١) قوله والحدوث بخلافه تضمن كلامه ان الحادث الزمان هو المسبوق بالعدم دون الحادث الذاتى وفيه نظر فان كل حادث مسبوق بالعدم على ما قرره الفلاسفة قالوا الممكن له من ذاته الا يكون وله من علته أن يكون وما بالذات أقدم مما بالغير فكل ممكن فهو مسبوق بالعدم اما سبقا ذاتيا واما زمانيا فتعريف الحادث الزمانى بما قرره غير مانع اللهم الا أن يراد سبقا لا يجامع فيه المتقدم والمتأخر أصلا فتدبر

(٢) قوله لان القصد الخ فيه نظر لانه ان اراد بهذا التقدم

﴿ خاتمة ﴾

التقدم والتأخر والمعية تكون بالعلية أو بالطبع أو بالزمان أو الشرف أو الرتبة الحسية أو العقلية وضعا أو طبعا أو بالذات فسبق العدم على الحادث لايلزم ان يكون بالزمان ليلزم قدم الزمان كما لايلزم أن يكون له امكان استعدادى ليلزم قدم مادة له

﴿ فصل ﴾

الوحدة والكثرة من المعانى الواضحة ومقوليتهما بالتشكيك فتكون جهة الوحدة مقومة أو عارضة أو منتسبة وتسمى الوحدة فى الجنس مجانسة وفى النوع مماثلة وفي الكم مساواة وفى الكيف مشابهة وفى الخاصة مشاكلة وفي الاطراف مطابقة وفى الوضع موازاة وفى النسبة مناسبة

التقدم الزماني الذي لايجتمع فيه المتأخر مع المتقدم فهذا التعليل ممنوع لجواز أن يتقدم القصد على الايجاد كتقدم الايجاد على الوجود وان أراد به الذاتى فمسلم لكن لاينتج المطلوب على أن الاقرب للعقل والمعقول هو أن قصد الفاعل المختار لايصح أن يقارنه العدم أصلا لكفايته في العلية فتأمل *

ويمتنع اتحاد الاثنين ضرورة والاستدلال عليه بان اختلاف الماهيتين أو الهويتين ذاتي لايزول ليس بأوضح من المدعي وبأنهما اما موجودان أو معدومان أو مختلفان فلا اتحاد مدفوع بأنهما موجودان بوجود واحد هو نفس الوجودين الصائرين واحدا . والغيرية نقيض هو هو وقد يخص الغيران بموجودين يجوز انفكاكهما فالجزء مع الكل ليس هوولا غيره وكذا الصفة مع الموصوف ولذا يصح مافي الدار غير زيد وغير عشرة مع ان فيها الاجزاء والصفات الغير المحمولة فليس [1] المعنى انه لاهو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب

(١) قوله فليس المعنى الخ رد على صاحب المواقف فيما وجه به كلام الاشعري أعني قوله بأن الصفات ليست عين الذات ولاغير وهذه المسألة من مشكلات هذا الفن وفيها ثلاثة مذاهب *الاول أن الصفات غير *الثاني انها عين *الثالث انها لاعين ولاغير وقد وجه صاحب المواقف هذا الثالث بان المعنى انها لا عين بحسب المفهوم ولاغير بحسب الوجود ورد المصنف هذا التوجيه بانه انما يتم في صفات محمولة كالعالم والقادر وكذا في الاجزاء المحمولة وليس الكلام فيهما ووجهه غير صاحب المواقف بما ارتضاه المصنف وهو أن المراد بالغيرية المنفية جواز الانفكاك وهذا التوجيه ان سلم فرضا فما استدل به منقوض كما يظهر بأدنى نظر ولصعوبة التوجيه والاستدلال عليه ذهب فريق الى الراي الاول مجوزا نسبة

الوجود والتماثل الاشتراك في الصفات النفسية ولذا يسد كل منهما مسد الآخر واختلف فى لزوم تغايرهما وامتناع اجتماعهما .والتضاد كون المعنيين بحيث يستحيل لذاتيهما اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة . وعند الفلاسفة كل اثنين غيران ان اشتركا في تمام الماهية فمثلان والا فمتخالفان وهما متقابلان ان امتنع اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة فان كانا وجودين . فان كان تعقل أحدهما بالقياس الى الآخر فمتضايفان والا فمتضادان وان لم فان قيد بكون الموضوع مستعدا للوجودى شخصه أو نوعه أو جنسه القريب أو البعيد فملكة وعدم والا فايجاب وسلب . وقد يشترط في التضاد غاية الخلاف ويخص باسم الحقيقي والاول بالمشهورى وقد يشترط في الملكة والعدم الاستعداد للوجودى فى ذلك الوقت ويخص باسم المشهورى والأول الحقيقى ولا تقابل بين الوحدة والكثرة لتغاير موضوعهما ولتقوّم أحدهما بالآخر (١)

الذات بالايجاب الى صفاتها * (١) قوله ولتقوم أحدهما بالآخر وذلك ان الوحدة علة مقوّمة للكثرة اذ الكثرة عبارة عن مجتمع

﴿ فصل في العلة والمعلول ﴾

العلة هي ما يحتاج اليه الشيء فان كانت داخلة فوجوب الشيء معها اما بالفعل فهي صورية واما بالقوة فهي مادية وان كانت خارجة فالشيء اما بها فهي فاعلية أو لها فهي غائية ومرجع الشروط والآلات الى الفاعل . وجميع مايتوقف عليه الشيء يسمى علة تامة وعند تمام الفاعل يجب وجود المعلول لامتناع الترجيح بلا مرجح وبالعكس لان الاحتياج من لوازم الامكان ووجوده مع انعدامها انما يتصور في المعدات كالابن بعد الاب والبناء بعد البناء والمؤثر في الوجود قد يغاير المؤثر في البقاء . ووحدة المعلول بالشخص توجب وحدة الفاعل لامتناع الاحتياج والاستغناء [1] معا ولا

وحدات ولا شيء من المتقابلين مقوم للآخر اما في الملكة والعدم فظاهر اذ العدم لا يصح مقوما وأما في التضايف فلان المتضايفين معا وجودا وتعقلا وأما في التضاد فلان الضد لا يجامع الضد فكيف يقومه (١) قوله لامتناع الاحتياج والاستغناء معا أي اللازم اجتماعهما في المعلول بفرض توارد العلتين المستقلتين عليه اذ على تقدير التوارد يلزم احتياج المعلول الى كل من العلتين لكونه علة له واستغنائه عن كل منهما لكون

عكس لاستناد الكل الا الواجب تعالى ابتداء*والاستدلال بانه لو لم يصدر من الواحد الا الواحد لزم اتحاد السلسلة والعلية فيما بين كل شيئين ضعيف . وتمسك المخالف بانه لو صدر عنه شيئان فمصدريته لهذا غير مصدريته لذاك فان دخل شيء منهما فيه تركب والا تسلسل . ورد بأنها اعتبار عقلى وبأنه يرد على صدور الواحد [1] وقولهم المراد انه كلما تكثر المعلول تكثر الفاعل ولو بالحيثية. ضرورة ان فاعليته لهذا غير فاعليته لذاك لا يفيد شيئا ولا يوافق ما بنوا عليه من امتناع تعدد أثر البسيط . ومن ان الفاعل البسيط لا يكون

الأخرى مستقلة بالعلية (١) قوله وبأنه يرد الخ هذا الجواب بعد التسليم كون المصدرية أمرا حقيقيا فالجواب الاول بالمنع وهذا بالتسليم ووجه التسليم ان المصدرية كما تطلق على الامر الاعتبار تطلق أيضا على أمر حقيقي هو اشتمال العلة على خصوصيته لها بالقياس الي الأثر بحسبها يجب الاثر ثم فى هذا الجواب نظر اذ لما كان الكلام في الامر الحقيقي جاز ان يكون ذلك الامر في صدور الواحد نفس ذلك المصدر الواحد فلا تركب ولا تسلسل بخلاف ما اذا صدر عنه شيئان فان يكون هناك خصوصيتان وجوديتان متغايرتان *

قابلا لأن الفعل والقبول اثران ـ وقد يستدل بأن نسبة الفاعل بالوجوب والقابل بالامكان ـ ورد بعد التسليم بأنه لا امتناع فى الوجوب واللاوجوب بجهتين

﴿ فصل ﴾

يجوز دوام أفعال القوى الجسمانيّة بخلق الله تعالى . وعند الفلاسفة يلزم تناهيها بحسب الشدة والمدة والعدة لأن القسري يختلف باختلاف القابل والطبعي باختلاف الفاعل فاذا فرض فى حركتيهما الاتحاد في المبدأ تفاوت الجانب الآخر ورد بعد تسليم التأثير بأنه انما يتم لو كانت القوة بقدر الحجم

﴿ فصل ﴾

يستحيل الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان امتناع تقدم الشيء على نفسه ضرورى والتسلسل هو تراقي (١) معروضى العليه والمعلوليه لا الى نهاية لأن المؤثر

---

(١) قوله هو تراقي اي بأن يكون كل ما هو معروض للعلية معروضا للمعلولية ولا ينتهى الي معروض للعلية لا يكون معروضا للمعلولية *

المستقل للجملة ليس نفسها ولا جزأ منها للدور[1] بل خارجا واجبا[2] يوجب شيئاً من الجملة فينقطع ولأنا نفصل من السلسلة جملة بنقصان واحد ثم نطبق بين الجملتين فان وقع بازاء كل جزء من التامة جزء من الناقصة لزم تساوى الكل والجزء والا انقطعت الناقصة فتناهت التامة ولأنها لما اشتملت على معلول محض لزم اشتمالها على علة محضة تحقيقاً للتكافؤ ولأنا نجعل كلا من الآحاد التي فوقه متعددا باعتبار وصفي العلية والمعلولية ثم نطبق بين وصفي العلية والمعلولية فيلزم لضرورة سبق العلة زيادة العلية وتتناهيان ولانه لو انقسمت بمتساويين فزوج والا ففرد وكل منهما أقل بواحد مما فوقه فتتناهيان

*
* *

---

(١) قوله للدور اى لان علة الجملة علة لكل جزء من اجزائها ومن جملتها ذلك الجزء الذي فرض علة (٢) قوله واجبا هذا كالنتيجة لقوله خارجا لان الموجود الخارج عن جملة الممكنات ليس الا الواجب قوله فينقطع أي التسلسل أوالتراقي *

﴿ خاتمة ﴾

قد يقال الصورة لكل هيئة فى قابل وحداني بالذات أو بالاعتبار والمادة لمحلها كالبياض والجسم والغاية لما ينتهى اليه الفعل وان لم يكن له جهة علية واحتياج من الفعل اليه بل وان لم يكن للفاعل قصد ـ ولما كان الموجد عندنا هو الله وحده فمعنى العلية والتأثير في الممكن هو التسبب العادى

﴿ الباب الثالث فى الأعراض . وفيه فصول ﴾

﴿ الفصل الأول ﴾

الموجودان لم يسبق بالعدم فقديم والا فحادث فان تحيز بذاته فهو جوهر أو بتبعيته فعرض[1] مختص بالحى

---

(١) قوله فعرض بقى من الاقسام بحسب القسمة العقلية الموجود الممكن الذي ليس متميزا بذاته ولا حالا في المتميز وانما تركه المتكلمون في تقسيمهم لانهم كما زعموا لم يجدوا دليلا عليه بل ربما استدلوا على استحالته بأنه لو وجد لتشاركه الباري في التجرد واحتاج فى الامتياز عنه الى مميز فيلزم التركب فى الواجب وهو محال وان قدح فيه بان التجرد أمر سلبي والمشاركة في الامور السلبية لا يقتضي التركب فى الذات من عام و خاص فتدبر *

كالحياة والعلم والادراكات أو غير مختص كالأكوان والمحسوسات . وقالوا[1] الموجود ان كان وجوده لذاته فواجب والا فممكن وهو ان استغني عن محل يقومه ويسمى الموضوع[2] فجوهر والا فعرض (وأجناسه الكم والكيف والاين والاضافة والمتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل) وامتناع قيام العرض بنفسه أو بأكثر من محل واحد بالذات أو بالاجتماع كوحدة العشرة وحياة البنية المتجزئة ضروري والعرض فى مثل القرب والجوار والتركب متعددة ويستحيل انتقاله من محل لأن وجوده في نفسه هو وجوده

---

(١) قوله وقالوا يعنى الفلاسفة (٢) قوله ويسمى الموضوع أشار بذلك الى ان بين المحل والموضوع عموما مطلقا فان الموضوع أخص والمحل اعم اذ المادة محل وليست بموضوع وان بين الحال والعرض عموما مطلقا أيضا والأعم هو الحال اذ الصورة حال وليست بعرض واعلم ان الفلاسفة المشائين قسموا الجوهر الى خمسة أقسام قالوا لأنه اما مجرد أولا والثانى اما جسم اوجزء جسم والثاني اما مادة او صورة والاول اعنى المجرد اما متعلق بالجسم تعلق التدبير وهو النفس او متعلق به تعلق تأثير وهو العقل *

في محله ولأن تشخصه ليس الا بمحله . وقد يتوهم من حدوث المثل في المجاور انه انتقال وفي جواز قيامه بالعرض خلاف مبنى على الاختلاف في معني القيام انه التبعية فى التحيز أو الاختصاص الناعت . وان الجمهور من المتكلمين على امتناع بقاء العرض زمانين لأن مفهومه ينبئ عن ذلك ولأنه يستلزم قيام عرض البقاء به ولامتناع زواله لأنه اما بنفسه فيمتنع أو بزوال شرطه ـ فيتسلسل أو بطريان ضده فيدورا وبفاعل فيصير النفى المحض أثراوالكل ضعيف (١)

---

(١) قوله والكل ضعيف لأن الاول منقوض بعدم تسليم كون البقاء أمراً متحققا فى الخارج بل هو اعتباري لانه نفس الوجود منتسبا الى الزمان الثاني والثانى بأنه لايلزم من كون العدم مقتضى ذات الشيء فى زمان مخصوص امتناع ذلك الشئ فان الحركة كذلك وليست من قبيل الممتنع وبأنه لايلزم التسلسل لجواز كون الشرط جوهرا مشروط الوجود باعراض تتبادل عليه يمسك الفاعل عن ايجاد البدل فيزول الشرط وبأن الدور اللازم من كون الزوال بطريان الضد هو الدور المعي لجواز كون حدوث الطارى وزوال الباقي في زمان واحد وبأنه لايلزم من كون الزوال بفاعل كون أثر

﴿ فصل ﴾

الكم عرض يقبل القسمة لذاته بمعني فرض شيء غير شيء فمنفصل ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو العدد ومتصل ان كان وهو ان كان غير قار فزمان والافمقدار خط أو سطح أو جسم تعليمي . وقد يؤخذ مع اضافة فيسمى الطول والعرض والعمق . وعند المتكلمين العدد اعتباري والمقادر جواهر مجتمعة أو نهايات وانقطاعات والزمان وهمي اذ لا وجود للماضي والمسقبل ووجود الحاضر يستلزم وجود الجزء أولان تقدم أجزائه ليس الا بالزمان فيتسلسل ولانه لو وجد لامتنع عدمه بعد وجوده لكونه زمانيا فيلزم وجوبه مع تركبه وتقضيه . ورد بان الماضي والمستقبل موجودان والعدم في الحال لا يستلزم العدم مطلقا والتقدم بالذات وبعدية العدم في طرف الماضي ولو سلم فامتناع العدم بعد الوجود لا ينافي الامكان . وقالوا [1] الزمان وجودا متداد يتصف بالمضي والاستقبال ويلحقه التقدم والتأخر بالذات بحيث

الفاعل نفيا لان المعنى كون الفاعل يترك الفعل لا انه يفعل الترك فتأمل (١) قوله وقالوا يعني الفلاسفة

لا يصير قبله بعد ولا بعده قبل ضروري يعترف به العامة ولهذا يقسمونه الى السنين والشهور والايام والساعات . وأما حقيقته فقيل مقدار حركة الفلك الاعظم لانه لتفاوته كم ولامتناع تألفه من الآنات متصل ولعدم استقراره مقدار لهيئة غير قارة هي الحركة ولامتناع فنائه لما مر مقدار للحركة المستديرة اذ المستقيمة تنقطع ولتقدير جميع الحركات به مقدار لأسرعها ومبناه على أصول الفلاسفة وقيل متجدد معلوم يقدر به متجدد موهوم . والقدماء على أنه جوهر مستقل يقطع بوجوده وان لم يوجد جسم ولا حركة

﴿ فصل في المكان ﴾

قيل[1] هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للظاهر

---

(١) قوله قيل الخ المكان من الامور الظاهرة الانية الخفية الماهية ولذا اختلف في ماهيته فقيل هو السطح الباطن من الجسم الحاوي وقيل هو بعد مجرد موهوم * وقيل هو بعد مجرد موجود وقد استشهد المصنف لمذهب البعد بعدة شواهد *واستدل اصحاب السطح بأن المكان لو كان هو البعد فاما ان يكون متوهما مفروضا او متحققا مفروضا والكل باطل اما الاول فلأن المكان موجود ضرورة واما

من المحوي . وقيل البعد الذى ينفذ فيه بعد الجسم والامارات مثل مساواة المكان للمتمكن وعمومه لكل جسم وكون الطير فى الهواء المتحرك والحجر فى الماء الجاري ساكنا تدل على الثاني وهل يجوز خلوه عن الشاغل . قيل نعم لانا اذا رفعنا صفحة ملساء عن مثلها لزم فى أول زمان الارتفاع خلو الوسط واذا رفعنا أحد جانبي الزق المشدود الرأس والمسام عن الآخر خلاجوفه . وقيل لا والا لزم تساوي وجود المعاوق وعدمه فيما اذا فرضنا حركة جسم فى فرسخ خلاء ولتكن ساعة وأخرى مثلها فى ملاء ولتكن ساعتين

الثاني فلانه حينئذ ان كان قابلا للحركة الاينية كان له مكان وينقل اليه فيلزم ترتب الامكنة لا الى نهاية وان لم يكن قابلا لها لزم ان لا يكون الجسم أيضا قابلا للحركة فان الجسم ملزوم البعد المنافى لقبولها وملزوم المنافى للشيء مناف لذلك الشيء وبانه يلزم من تمكن الجسم فى البعد تداخل البعدين وهو باطل للقطع بان ليس فى الأناء المملوء من الماء الابعد واحد ولانه يستلزم اجتماع المثلين فى محل واحد هو المتمكن وبان البعد في نفسه اما ان يفتقر الي محل فيمتنع تجرده أو يستغنى عنه فلا يحل فى المادة لان معنى الحلول اختصاصه به بحيث لا يتقوم بدونه *

وأخرى مثلها فى ملاء قوامه نصف قوام الاول فيكون ساعة ضرورة ان تفاوت الزمان بحسب تفاوت المعاوق . ومن اماراته ارتفاع اللحم فى المحجمة والماء فى الأنبوبة وعدم نزول الماء من ثقبة الكوز المشدود الرأس والمعترض مستظهر من الجانبين

﴿فصل فى الكيف﴾

[1] عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة . واقسامه بحسب الاستقراء أربعة . الاول المحسوسات وأصول الملموسات [2] الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة . وقد يقال الحار لما يحدث الحرارة اما بسبب ملاقات البدن أولا

---

(١) قوله عرض اى هو عرض وقد خرج بذلك الجوهر وبقوله لا يقبل لذاته القسمة خرج الكم وبقوله ولا نسبة خرج سائر الاعراض النسبية ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض زاد قيد عدم اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما (٢) قوله واصول الملموسات قدمها على سائر الكيفيات المحسوسة لما فيها انها اوائل المحسوسات * ووجه التسمية ان القوة اللامسة تعم جميع الحيوانات ولا يخلو عنها حيوان بخلاف سائر الحواس الظاهرة والعموم مقدم على الخصوص *

كالسماويات . وأما الغريزية التى بها قوام الحياة فقيل نارية وقيل سماوية وقيل مخالفة لهما . ومنها الاعتماد بمعني المدافعة المحسوسة .وقد يجعل أنواعه ستة بحسب العرف . والطبعى منها مايكون الى فوق وهى الخفة أو الى تحت وهو الثقل وهما متضادان . والفلاسفة يسمونه الميـل ويجعلونه قسريا وطبيعيا واراديا لان مبدئه اما من خارج فقسري والا فان كان من شعور فارادي والا فطبيعى فميل مثـل النبات الى التبرز والتزيد طبيعي . واصول المبصرات الالوان والاضواء ولـكل منهما أنواع الاان لـكل من أنواع اللون[1] اسما خاصا

---

(١) قوله ولـكل منهما انواع الخ اقول فيمثلون لانواع اللون بنحو السواد والبياض* والمحققون على ان النوع هو السواد الخاص لامطلق السواد وكما ان مطلق السواد ليس نوعا كذلك ليس جنسا لوقوعه على ماتحته بالتشكيك والمشكك لا يكون عارضا واستدلوا على امتناع التفاوت فى الذاتيات بان الامر الذي به يتحقق التفاوت ان لم يكن داخلا في الماهية لم يكن التفاوت واقعا فيها بل فيما هو خارج عنها وان كان داخلا لم يقع الاشتراك فيها لانتفاء بعض الاجزاء وقد نوظروا فى هذا الاستدلال بما للكلام فيه مجال والحكم لله الـكبير المتعال

بخلاف الضوء وتخيل البياض من مخالطة الضوء للاجسام
الشفافة كما في الثلج وزبد الماء ومسحوق الزجاج لا يمنع كونه
حقيقة تحصل بأسباب *والضوء ان كان لذات المحل فذاتى
كما للشمس ويسمى ضياء والافعرضى ويسمى نورا والعرضي
ان كان من مقابلة المضىء لذاته فأول والا فثان أو ثالث .
والظلمة عدم ملكة له ومجعوليتها لاتوجب كونها كيفية
موجودة كيف ولو كان لكان حائلا للجالس فى الغار من
أبصار الخارج كالعكس لعدم الفارق*والذاتي من المترقرق
كما للشمس يسمى شعاعا والعرضى كما للمرآة بريقا . وقد
يتوهم ان الضوء أجسام صغار تنفصل من المضىء وتتصل
بالمستضيء بناء على ان حدوثه من مضىء عال أو متحرك أو
متوسط بينه وبين المستضيء يوهم حركته انحدارا واتباعا
وانعكاسا وعدم رؤية اللون فى الظلمة قيل لكون الضوء
شرطا لوجوده [1] والحق انه شرط لرؤيته . وأما المسموعات

---

(١) قوله قيل لكونه شرطا لوجوده أقول ومن الناس من ذهب
الى أن الضوء ليس مغايرا للون بل هو ظهورا للون قيل وليس لهذين
المذهبين متمسك يعتد به بل ربما يستدل على بطلانهما بوجود الضوء

فالاصوات . وسببه القريب تموج الهواء المعلول للقرع أو القلع ويدل على وجوده خارج الصماخ وعلى تعلق الاحساس به هناك ادراك جهته ولو من جانب المخالف والتميز بين قريبه وبعيده وعلى كون ادراكه بوصول الهواء انه يميل مع الرياح وانه ينفرد بسماعه من ينفرد بذلك واذا رجع بمصادمة جسم املس فهو الصدي واذا عرض له كيفية بها يمتاز عما يماثله في الحدة والثقل تميزا فى المسموع فهو الحرف . وينقسم الى مصوت مقصور هي الحركات أو ممدود هى المدّات وصامت والصامت مع المقصور يسمى مقطعاً مقصورا ومع الممدود ممدودا مثل (ل) (ولا) والمؤلف منها يسمى باسم الكلام واللفظ . وقد يخص الكلام بما يفيد واللفظ بما يتألف من المقاطع. وقد يتوهم ان اللفظ من مقولة الكم اذ قد يقدر جميعه بجزء منه*ورد بانه بالعرض وأصول المذوقات الطعوم التسعة[1] والمشمومات الروائح (الثانى) الكيفيات

بدون اللون كما في البلور بالليل وبان قبول الجسم للضوء مشروط بوجود اللون فلو كان وجود اللون مشروطا بوجود الضوء لزم الدور

(١) قوله الطعوم التسعة أقول وذلك لان الطعم لا بدمن فاعل

النفسانية وتسمى مع الرسوخ ملكة وبدونه حالا فمنها الحياة
وهى مبدأ لقوة الحس والحركة ولا تشترط باعتدال المزاج
ووجود البنية والروح وان كان قد تنقضى بفقدها والموت
زوالها وقيل كيفية تضادها . وقد يطلق على عدمها كما فى
الجماد * ومنها الادراك وهو تميز وحضور وظهور للشيء عند
العقل بحقيقته كالنفس وصفاتها أو بصورته المنتزعة كما فى
الماديات أو الحاصلة ابتداء كما في المجردات والمعدومات وهي
مع كونها مغايرة للهوية التي بها الاتصاف ليس حصولها فى
الذهن كحصول العرض في المحل فلا يجب اتصاف المدرك
بالمدرك فالكريم يتصور البخيل ولا يتصف به ويتصف
بالكرم ولا يتصوره ومن أنكر الوجود العقلى جعل
الادراك مجرد اضافة أو صفة ذات اضافة فاشكل عليه العلم
بالمعدومات فلزم القول بالصورة فى المعدوم بل فى الكل .
ومعناها ان للمعدوم وجودا غير متأصل وهى من حيث
قيامها بالذهن علم ومن حيث ذاتها معلوم بخلاف الموجود

هو الحرارة أو البرودة أو الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو
الكثيف أو اللطيف أو المتوسطه بينهما والحاصل من ضرب الثلاثة

فان العلم مافي الذهن والمعلوم مافى الخارج وأنواع (١) الادراك احساس وتخيل وتوهم وتعقل.وقد يقال العلم لمطلق الادراك وللثلاثة الاخيرة وللأخير وللتصديق الجازم المطابق الثابت فيسمى الخالى عن الجزم ظنا وعن المطابقة جهلا مركبا وعن الثبات اعتقادا واما الشك والوهم فتصور والذهول عن الصورة الادراكية ان انتهى الى زوالها فنسيان والا فسهو والجهل البسيط عدم ملكة للعلم والمركب مضاد له وقيل مماثل له اذ لا اختلاف الا بعارض الطباق*والعلم الحادث قد يكون بالقوة وهو الاستعداد وقد يكون بالفعل اما اجمالا بان يلاحظ أمر بسيط وهو مبدأ للتفاصيل أو تفصيلا بان يلاحظ التفاصيل.ويجوز انقلاب النظر ضروريا وفي عكسه خلاف كما فى تعدد العلم بتعدد المعلوم ومحله القلب الا ان الكلام في القلب ولا كلام فى توسط الالآت فى الجزئيات

في الثلاثة ذلك العدد (١) قوله وانواع الادراك الخ الاحساس هو ادراك الشيء الموجود فى الخارج الحاصل عند المدرك على هيئته مخصوصة به من الاين والوضع وغيرهما والتخيل هو ادراكه مع الهيئة المذكورة لكن بلاشرط حضوره والتوهم ادراك المعانى الغير المحسوسة

ومناط التكليف القوة الحاصلة عند العلم[1] ببعض المعلومات الضرورية بحيث يتمكن بها من اكتساب النظريات وهى القوة المميزة بين الأمور الحسنة والقبيحة. ومنها الارادة وهى كسائر الوجدانيات يسهل معرفتها ويعسر تعريفها وتفارق الشهوة في الوجود ولشدة تعلقها بالقوة الادراكية كالشهوة بالطبيعة قيل هي اعتقاد النفع أو ميل يعقب ذلك أو العلم بما هو عند العالم كمال وخير والتفسير بصفة بها يرجح الفاعل أحد مقدوريه من الفعل وتركه لا يكشف عن حقيقتها . وزعم الاشعرى ان ارادة الشيء نفس الكراهة . ومنها القدرة وهي صفة تؤثر وفق الارادة أو مبدأ لافعال مختلفة والقوة

الجزئية أي المتعلقة بالجزئى كالعداوة التي يدركها الشاة من الذئب والتعقل هو ادراك الشيء من حيث هو هو (١) قوله عند العلم الخ سبب العلم بالعلوم الضرورية تكرار الاحساس بالجزئيات والتنبه لما بينهما من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها في آلاتها ولاحظت نسبة بعضها الي بعض استعدت لان يفيض عليها من المبدأ الفياض صور كلية واحكام تصديقية فيما بينها فهذه علوم ضرورية *

أعم اذ هي مبـدأ للتغير فى آخر من حيث هو آخر اما مع القصـد أو بدونه وكل اما مختلفة الآثار أولا فالاولى القوة الحيوانية والثانية الفلكية والثالثة النباتية والرابعة العنصرية. ثم القدرة الحادثة مع الفعل لاقبله لامتناع بقاء الاعراض. ورد بأنها تستمر بتجدد الامثال كالعلم وغـيره مما هو قبـل الفعل. قالوا لولم يكن القدرة الاحال الفعل لزم ايجاد الموجود وامتناع التكليف. ورد بما سبق (١) وبأنه يكفى فى التكليف كون الفعل مما يتعلق به القـدرة فى الجملة كايمان الكافر بخلاف خلق الجسم فعلى الاول الممنوع لا يكون قادرا كالزمن وكذا القدرة الواحدة لاتتعلق بمقدورين. والحق ان القوة التي هي مبدأ الافعال المختلفة تأثيراً أو تسببا عاديا توجد مع الفعـل وقبله وبعـده ومع جميع شرائط التأثير لاتـكون الا معه والعجز قيل هو ضد القدرة فلا يتعلق الا بالموجود وقيل عـدم ملكة للقطع بأن عجز المتحدين انما

---

(١) قوله بما سبق يعنى بان المحال هو ايجاد الموجد بوجود سابق على الايجاد ولا الايجاد الموجـد بوجود هو عين أثر ذلك الايجاد وهذا الرد راجع الى اول الاعتراضين *

هو عن الاتيان بالمثل وجعله مشتركا بين المعنيين خلاف اللغة. والقدرة تضاد الخلق[1] لما ان أفعاله بلا روّية . وهل تضاد النوم فيه تردد . ومنها اللذّة والألم . وقد يفهم من تفسيرهما بادراك الملائم والمنافر من حيث هما كذلك انهما نوعان من الادراك على احتمال ان يراد الاصابة والوجدان. وبعضهم على ان اللذة خروج عن الحالة الغير الطبيعية وكل اما حسي او عقليّ وهو أقوى والحسيّ من الالم سيما اللمس يسمى وجعا . ومنها الصحة والمرض فالصحة ملكة أوحالة يصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة . والمرض ملكة أوحالة مضادة لها وقيل عدم ملكة لها وقد يتسامح بجعلهما من المحسوسات * ثم اذا اعتبر فيهما سلامة جميع الافعال وآفة الجميع كانت بينهما واسطة كما للاطفال والمشايخ والا فلا (الثالث) الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء

---

(١) قوله والقدرة تضاد الخلق اقول الخلق بضم الاول والثاني ملكة اي صفة راسخة في النفس يصدر عنها الفعل بسهولة دون حاجة الى روية وتفكر ولما كانت القدرة لاتقتضي سهولة الفعل ولا تستغني عن الروية والفكر جعلهما ضدين *

(تنبيه) وقع في صفحة ٣٣ لفظ اللاجوب وصوابه اللاوجوب وفي صفحة ٤٧ لفظ الكراهة وصوابه كراهة ضده

للخط والتقعير والتقبيب للسطح وكالزوجية والفردية للعدد وكالخلقة أعني مجموع الشكل واللون الذى بحسبه يوصف الشيء بالحسن والقبح وكالزاوية وهى هيئة احاطة الخطين بالسطح عند الملتقي وماقيل انها سطح احاط به خطان يلتقيان عند نقطة ففيه تسامح (الرابع) الكيفيات الاستعدادية وهى استعدادشديد على ان ينفعل ويسمى ضعفا كالمراضية أولا ينفعل ويسمى قوة كالمصحاحية *

﴿ فصل فى الاين ﴾

وهو الكون فى الحيز فان اعتبر حصول جوهر باعتبار جوهر فاما ان يمكن تخلل ثالث بينهما فافتراق والا فاجتماع وان لم يعتبر فان كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فسكون اوفى آخر فحركة [1] فالحصول في آن الحدوث خارج

---

(١) قوله اوفي آخر فحركة اي او كان مسبوقا به فى حيز آخر فحركة فيكون السكون حصولا ثانيا فى حيز اول والحركة حصولا اولا فى حيز ثان لكن اولية الحيز فى السكون لاتلزم ان تكون تحقيقا بل قد تكون تقديرا كما فى الساكن الذي لايتحرك اصلا ولا يحصل فى حيز ثان وكذا اولية الحصول فى الحركة قد تكون تقديرا

وقيل بل سكون . والحق ان حقيقة السكون فى الكل
واحدة وانما التمايز بالحيثيات حتى ان الواحد بالشخص ربما
يكون افتراقا واجتماعا وحركة وسكونا باعتبارات مختلفة
والقول بتضاد الاكوان معناه امتناع الاجتماع عند تحيزها
فى الوجود والحركة قد يراد بها ما هو المحقق منها وهو
الحصول بعد الحصول في حيز آخر ويراد بها ماهوالموهوم
وهو الحصولات المتعاقبة على الاستمرار دون الاستقرار
والسكون ان لم يشترط باللبث فالحركة سكون أو سكنات
وهل هو الحصول الثانى أو مجموع الحصولين فيه فيه تردد
والحق ان الباطن من أجزاء المتحرك متحرك والواقف
عند هبوب الرياح وعند جريان الماء عليه ساكن ومبني
التردد على التردد في حقيقة الحيز [1] وقول الفلاسفة الحركة

لجواز انه ينعدم المتحرك فى انقطاع الحركة فلايتحقق له حصول ثان

(١) قوله وقول الفلاسفة الخ أقول لما عرّف الحكماء الحركة
بانها الخروج من القوة الى الفعل تدريجا أو يسيرا يسيرا ورد عليهم
لزوم الدور لان معنى التدريج ان لا يكون دفعة ومعنى الحصول دفعة
ان يكون في آن هو طرف الزمان الذى هو مقدار الحركة فأجاب طائفة بان

خروج من القوة الى الفعل تدريجا أو يسيراً يسيراً أو لادفعة مبنى على بديهة تصور هذه المعاني والموجود منها كون الجسم متوسطا بين المبداء والمنتهي على الاستمرار واما كليته المعقولة المتصلة الممتدة فوهمية ولا بد[1] لها من مامنه واليه وفيه وبه وله والزمان فالحركة في الأين ظاهرة وفي الوضع كحركة[2] الفلك وفى الكم كالنمو[3] والذبول والتخلخل والتكاثف

التعريف مبنى على بداهة تصور التدريج والدفعة واللادفعة وعدل آخرون الى تعريف آخر وهو ان الحركة كمال أول للجسم بالنظر الي ما هو بالقوة من حيث هو بالقوة والمراد بالكمال حصول يمكن للجسم ولا شك ان الحركة أمر ممكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالا واحترز بقيد الاولية من الوصول الى الغاية بالفعل فانه كمال ثان

(١) قوله ولا بد لها الخ أي لابد للحركة من أمور ستة المبدأ والمنتهى والمتحرك أى احدى المقولات الاربع والمحرك والمكان والزمان وأعني بالمكان المحل والموضوع (٢) قوله كحركة الفلك فانه لايتبدل بها مكان الفلك بل نسبة أجزائه الى أجزاء حاوية أو محوية (٣) قوله كالنمو هو ازدياد حجم الجسم بما ينضم اليه ويداخله في جميع أقطاره على نسب طبيعية قوله والذبول هو عكس النمو قوله والتخلخل هو ازدياد حجم الجسم من غير انضمام جسم آخر اليه قوله

وفى الكيف كتسود العنب وتسخن الماء مع الجزم بعدم الكمون فيه أو الورود عليه وتكون بالذات كحركة السفينة وبالعرض كحركة راكبها والمحرك ان كان خارجا فحركته قسرية والا فمع القصد والشعور ارادية وبدونهما طبيعية فيدخل فيها حركة النمو والنبض وحركة النفس من حيث الاحتياج الى مطلقها واما من حيث امكان تغير جزئياتها عن أوقاتها فارادية وما قيل ان الطبيعية لا تكون الا هابطة أو صاعدة انما هو في البسائط العنصرية ووحدتها النوعية بوحدة مافيه وما منه وما اليه والشخصية بوحدة ما سوى المحرك والجنسية بوحدة ما فيه وتضادها بتضاد مامنه وما اليه كالتسود والتبيض وكالصعود والهبوط وانقسامها بانقسام الزمان وما فيه وماله ومن لوازم الحركة (١) كيفية متفاوتة

والتكاثف هو ضد التخلخل قوله وفي الكيف الخ الحركة في الكيف تسمى استحالة (١) قوله ومن لوازم الحركة الخ قالوا وانما يكون ذلك التفاوت من المعاوق الداخلي اوالخارجى فالأول يعاوق الحركة القسرية كما في تحريك أحد الصخرة العظيمة الى فوق والارادية كما فى صعود الانسان الجبل والمعاوق الخارجى كغلظ

تسمي باعتبار الشدة سرعة والضعف بطأ وليس هو بتخلل السكنات لامتناع عدم الحركة مع خلوص المقتضى لها وعدم رفع المانع ولزوم الانفكاك في مثل حركتي طوقي الرحي وزيادة سكنات الطائر على حركاته بما لا يحصى * وأجيب بأن الحركة بمحض خلق الله وان الانفكاك ثم الالتئام جائز وان الحركات لكونها وجودية متجددة متميزة عن السكنات وان كانت اضعاف آلافها قالوا لا بد بين كل حركتين من سكون لان آن الوصول غير آن الرجوع فلولا زمان السكون بينهما لزم تتالى الآنين المستلزم لوجود الجزء * وأجيب بأنه لا آن بدون الانقطاع وعورض بأنه لو لزم لكان بلا سبب ولا في زمان معين ولوقف الجبل الهابط بملاقاة خردلة صاعدة . وأجيب بأن السبب عدم الحركة وبأنه يقع فى زمان لا ينقسم فعلا وبان الخردلة ترجع بمصادمة هواء الجبل

***

قوام ما يتحرك فيه الشيء يعاوق الحركة الطبيعية كنزول الحجر في الماء والقسرية والارادية كحركة السهم والانسان فيه *

﴿ فصل ﴾

اذا تحرك الجسم الى جهتين متقابلتين فبعده عن المبدأ بقدر الفصل والا فيسكن والسكون فى الاين بقاء النسب وفي غيره بقاء النوع فهو يضاد الحركة وقيل عدم الحركة فعدم ملكة ويكون طبيعيا وقسريا وأراديا ويتضاد بتضاد مافيه كالسكون في المكان الاعلى والاسفل *

﴿ فصل ﴾

الاضافة هي النسبة المنعكسة وتسمى مضافا حقيقيا والمركب منه ومن المعروض مشهوريا والنسبتان قد تتوافقان وقد تتخالفان والانعكاس [١] قد يستغنى عن حرف وقد يفتقر [٢] عروضها الى رابطة وقد يكون لصفة فى الطرفين

---

(١) قوله والانعكاس الخ أي تعقل كل بالقياس الى الآخر قد يستغنى عن حرف النسبة كما فى الكبير والصغير وقد يفتقر اليه كقولك العبد عبد للمولي والمولي مولى للعبد (٢) قوله وقد يفتقر عروضها الخ أى وقد يفتقر عروض النسبة الى رابطة كذى الجناح للطير فان الجناح اسم لاحد المتضايفين وليس للآخر الذي هو الطير اسم دال على الاضافة هذه فقيل في الدلالة ذى الجناح *

أو في احـدهما وتعرض لـكل موجود ويتـكافأ الطرفان في التحصيل والاطلاق والوجود والعدم ذهنا وخارجا قوة وفعلا * والجمهور على انه أمر اعتباري والا تسلسل لان الحلول اضافة لها حلول ولزم لاتناهي أوصاف كل عدد بحسب ماله من الاضافة الى ماعداه . ويجاب بأن سلب الـكل لا يقتضى السلب الـكلى والتمسك في وجودها بأنا نقطع بفوقية السماء وتحتية الارض وأبوّة زيد وبنوّة عمرو وان لم يوجـد اعتبار العقل ضعيف * ثم انهـا في جنسيتها ونوعيتها وشخصيتها وتضادّها تابعـة للمعروضات . والمتى هى النسبة الى الزمان أو الآن * والوضع هو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه نسبة فيما بينها أو الى الامور الخارجة عنها والملك هو نسبة الجسم الى حاصر له أو لبعضه وينتقل بانتقاله * وان يفعل هو تأثير شيء في شيء ما دام سالـكا * وان ينفعل هو التأثر عن الغير كـذلك وأما الحاصل بعد الاستقرار فيـكون كيفا أو وضعا أو غير ذلك *

الباب الرابع في الجواهر

الجوهر ان انقسم فجسم والا فجوهر فرد * وقالوا الجوهر

ان كان قابلا للابعاد فجسم والا فاما جزء له بالفعل فصورة أو بالقوة فمادة واما خارج يتعلق به فنفس والا فعقل *

* فصل *

فالجسم عندنا الجوهر القابل[1] للانقسام فيتناول المؤلف من جزأين فصاعدا * وعند المعتزلة ماله عرض وعمق وطول فيخرج ما يكون تركب أجزائه على سمت أو سمتين فقط وما يكون عددها أقل من أدنى ما يتركب منه الجسم أعني ثمانية أو ستة أو أربعة * وعند الفلاسفة هو الجوهر الذي يمكن أن يفرض فيه الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم ولهم تردد في ان هذا حدّ أو رسم * ثم انقسامات الجسم البسيط حاصلة بالفعل عندنا خلافا للفلاسفة وجمهورهم على انه مركب من مادة بها الانقسام وصورة عليها تتبدل الامتدادات الفرضية وبعضهم على انه بسيط في نفسه كما هو عند الحس . لنا ان القابل للقسمة لو كان واحدا لكانت

---

(١) قوله القابل للإنقسام أى مطلقا من غير تقييد بالجهات الثلاثة ولذا قال فيتناول الخ *

الوحدة منقسمة والتفريق اعـداما له ولما كان الجبل أعظم
من الخردلة لـكونهما غير متناهي الاجزاء ولمالتناهى امتداد
الجسم الحاصل ولما وجد الزمان اذ لايوجد منـه غير الحاضر
اللامنقسم المنطبق على الحركة المنطبقة على المسافة وأيضا[١]
النقطة طرف الخط وبها تماس الـكرة لسطح مستو وبها قيام
الخط على الخط فتوجد ومحلها غير منقسم. ثم ان الاجزاء متناهية
والا لم تقع بين الطرفين ولم يصـل المتحرك الى الغاية ولا
السريع الى البطيء وللنافى (وجوه) الاول ما منه الى جهة
غير مامنه الى أخري . الثانى تلاقى الجزأين اما بالاسر فـلا
حجم والا انقسم . الثالث اذا فرض ثلاثة فالوسط ان منع

---

(١) قوله وأيضا النقطة طرف الخط الخ حاصل الاستدلال بهذا
الدليل ان النقطة أمر موجود وهي اما جوهر فيثبت الجزء أو عرض
فـلا ينقسم محلها لعدم قبولها القسمة فيثبت الجزء أيضا اما كونها أمرا
موجودا فلثلاث امارات الاولى انها طرف الخط الموجود وطرف
الموجود موجود * الثانية ان بها تماس الـكرة لسطح مستو والتماس
للعدم الصرف محال *الثالثة ان بها قيام الخط علي الخط وسبب ذلك
القيام لا يكون عدما بحتا *

الطرفين عن التلاقي انقسم والا فلا حجم . الرابع اذا وقع
جزء على ملتقي جزأين انقسمت الثلاثة . الخامس يلزم
التفكيك في كل جسم قطع البعض منه جزأ أو أكثر
كطوق حجر الرحي وشعبتي فرجار ذى ثلاث شعب وعقب
الانسان مع سائر أطرافه حين يدور على نفسه والمعترض
مستظهر من الجانبين * قالوا اذا لم يكن اتصال الجسم باجتماع
الاجزاء وانفصاله بافتراقها فله هوية امتدادية لاتنتفى بتبديل
المقادير وهو الجوهر الذي شأنه الاتصال وفرض الابعاد فيه
وتسمي صورة وهي لاتبقى بعينها مع الانفصال بل تزول الى
هويتين اتصاليتين فلا بد من أمر قابل للاتصال والانفصال
باق فى الحالتين وهو المسمى بالهيولى . والآخرون على ان
الامر القابل للاتصال والانفصال هو الجسم نفسه وما يطرأ
عليه من الاتصال والانفصال اعراض وما يتوهم من الامتداد
الباقى هو نفس المقدار المستحفظ بتعاقب الخصوصيات

﴿ فصل ﴾

اختلف القائلون بالجزء فى انه هل يقبل الحياة وتوابعها
وهل يمكن وقوع جزء على مفصل الجزأين وهل يمكن جعل

الخط المؤلف من الاجزاء دائرة وهل له شكل. فاختلف المثبتون فقيل شكله يشبه الكرة وقيل المثلث وقيل المربع واتفقوا على انه لاحظ له من الطول والعرض والعمق وان طبيعة الاجزاء واحدة فاختلاف الاجسام انما هو بالاعراض المختلفة بإرادة القادر المختار وقيل باختلاف الاشكال. واعلم ان في اثبات الجزء سد طريق كثير من أصول الفلاسفة وسهولة الامر في كثير من القواعد الدينية .

﴿ فصل ﴾

زعمت الفلاسفة أن الاجسام أنواع مختلفة باختلاف الصور النوعية التي بها اختلاف الآثار [1] والمتكلمون على أنها متماثلة لا تختلف الا بالعوارض المستندة الى القادر المختار لتماثل الجواهر الفردة فيجوز على كل مايجوز على الاخر ثم أنها باقية بحكم الضرورة وفانية بدلالة النص ولا يخلو كل عن

---

(١) قوله التي بها اختلاف الآثار هذا اشارة الى ما استدل به الحكماء على التنوع قالوا الاجسام مختلفة في اللوازم لقبول بعضها الانفكاك بسهولة وبعضها الانفكاك بعسر وبعضها غير قابل له أصلا فلا بد من أمور جوهرية مختلفة تستند اليها تلك اللوازم المختلفة *

شكل لتناهيه ولا عن حيز بحكم الضرورة ويمتنع خلوه عن
العوارض وضدها كالحركة والسكون وكالاجتماع والافتراق
واستدل على تناهيها (بوجوه) الاول انه لو وجد بعد غير
متناه لامكن بالضرورة ان يتحرك اليه كرة فيميل قطرها
الموازى له الي المسامتة ويلزم تعين نقطة لاوليتها لحدوثها
لكن كل نقطة تفرض فالمسامتة مع فوقها قبل المسامتة
معها . الثاني يفرض من نقطة خطان كساقي المثلث يكون
بعد ما بينهما بقدر امتدادهما فيلزم من عدم تناهيهما عدم
تناهي ما بينهما. الثالث ننقص من البعد الغير المتناهي ذراعا
ثم نطبق فاما أن يقع بازاء كل ذراع من التام ذراع من
الناقص فيتساويان أو لا فينقطعان فان قيل ما يلي الجنوب
غير ما يلي الشمال فلا يكون عدما محضا وأيضا الواقف على
طرف العالم ان أمكنه مد اليد فثمة بعد أو لا فثمة مانع *قلنا
الاول وهم محض وعدم امكان مد اليد لعدم الشرط ثم طرف
الامتداد من حيث كونه منتهي الاشارة ومقصد المتحرك
بالحصول فيه جهة وباعتبار ما للانسان من الرأس والقدم
والظهر والبطن واليدين تنحصر الجهات في ست ولا حصر

لها في الحقيقة والطبيعي الذى لا يتبدل العلو والسفل والاجسام محدثة بذواتها وصفاتها . وجمهور الفلاسفة على أن الفلكيات قديمة سوى الجزئى [١] من الاوضاع والحركات وان العنصريات قديمة بموادها وصورها الجمسية نوعا والنوعية جنسا وبعضهم على ان هناك مادة قديمة هى العناصر او الارض أو الماء أو الهواء أو النار والبواقى بتلطيف أو تكثيف والسماء من دخان يرتفع منها أو جوهر غيرها أو أجسام صغار صلبة كرية أو مختلفة الاشكال أو نور وظلمة أو وحدات تحيزت فصارت نقطا ثم خطوطا ثم سطوحا ثم جسما لنا (وجوه) الاول ان الجسم لايخلو عن العرض الممتنع البقاء وخصوص الحركة والسكون لان كونه في الحيز ان لم يسبقه كون فى غير ذلك الحيز فسكون والا فحركة وكل منهما في معرض الزوال المنافى للقدم فالحركة ظاهرة . وأما السكون فلأن كل جسم قابل للحركة بالاتفاق وبدلالة التماثل ابتداء

---

(١) قوله سوى الجزئى الخ لان كل حركة شخصية مسبوقة باخرى لا الى نهاية وكذا كل وضع معين واما مطلق الحركة والوضع فقديم لوجود الفلك الملازم للحركة أزلا وأبدا *

وانتهاء . فان قيل لعل لها حركات لابداية لها ويدوم الكلى بتعاقب جزئياتها الحادثة . قلنا يبطله برهان التطبيق والتكافؤ وانه لاوجود للكلى الا فى ضمن الجزئى . والثانى ان الجسم محل للحوادث ولاشيء من القديم كذلك لما سيأتي. والثالث ان الجسم أثر المختار لما سيأتي من اختيار الواجب . قالوا ان وجدفى الازل جميع مالا بد منه للعالم لزم وجوده وان توقف على حادث ينقل الكلام اليه فيتسلسل . قلنا لعل من جملة مالابد منه الارادة التي شأنها الترجيح والتخصيص أي وقت شاء الفاعل وأما حديث قدم المادة والزمان لاقتضاء حدوثهما تسلسل المواد والازمنة فضعيف .

﴿ فصل ﴾

قالت الحكماء الجسم ان تألف من أجسام مختلفة الطبائع فمركب والافبسيط والبسيط اما فلكي أو عنصرى والمركب أما ممتزج أوغيره فمن البسيط الفلكي ما هو فوق الكل ويسمى محدد الجهات ويبنوه بانه لا بد لتحديد الجهات الحقيقية كالعلو والسفل من جسم واحد كرى محيط بالكل يتحدد بمحيطه القريب وبمركزه البعيد

اما الجسمية (١) فلوجوب كونه ذا وضع واما الوحدة فلانه لو تعدد فان أحاط البعض بالبعض تعين المحيط والا تحدد القريب فقط على أن كون كل منهما في جهة من الآخر يقتضي تقدم محدد كرى وأما الكرية فلأن غير الكري لا يتحدد به البعيد ولان تركبه وزواله عن الاستدارة يقتضي كون الجهة قبله لان ذلك بالحركة المستقيمة وأما الاحاطة فلأن غير المحيط لا يحدد سوى القريب ولا بد من الاحاطة بالكل لان المحاط قد تمتد الاشارة منه الى الغير فلا يكون هو المنتهى . وزعموا ان المحدد تاسع الافلاك التي قام الدليل عليها وانه يتحرك من المشرق الى المغرب على منطقة تسمي معدّل النهار وقطبين تسميان قطبي العالم وتحته فلك الثوابت . ثم زحل . ثم المشتري . ثم المريخ . ثم الشمس . ثم الزهرة . ثم عطارد . ثم

---

(١) قوله أما الجسمية أى أما كون المحدد جسما ولا بد فلوجوب كونه ذا وضع وانما وجب ذلك لان المراد بالمحدد ما يتعين به وضع الجهة وظاهر أن ما لا وضع له لا يتعين به وضع فلا محالة لا يكون معدوما ولا مجردا بل يكون موجودا ماديا فيكون جسما أو جسمانيا والمراد بالوضع كون الشئ بحيث يمكن أن يشار اليه بالاشارة الحسية *

ثم القمر ومنطقة حركة الثامن تسمي منطقة البروج وتقاطع منطقة العالم على نقطتين تسميان نقطتي الاعتدالين الربيعى والخريفى وما بينهما الانقلابين الصيفي والشتوى * وينقسم الفلك بتوهم ست دوائر متقاطعة على قطبي البروج اثنى عشر قسما يسمى كلا منها برجاً وتفاصيل ذلك فى علم الهيئة وعندنا الخلاء ممكن والحركة مستندة الى الفاعل المختار والحركات المستقيمة التي بها الخرق والالتئام جائزة على الفلك والكواكب سابحة فى الافلاك على الوجه الذى يعلمه الله . قالوا وتحت فلك القمر عنصر النار مماسة له حارة يابسة شفافة ثم الهواء حار رطب شفاف ثم الماء بارد رطب شفاف ثم الارض بارد يابس وينقلب كل الى مايجاوره وهو الكون والفساد [1] ومن العناية الالهية انكشاف البعض من الارض معاشا للحيوان وللنار طبقة واحدة ولكل من البواقي طبقات والبخار المتصاعد قد يبلغ الطبقة الزمهريرية من الهواء فيتكاثف

---

(١) قوله وهو الكون والفساد أي الانقلاب المذكور هو الكون أي لصورة جديدة والفساد لصورة سابقة قالوا فان هيولى العناصر واحدة مشتركة قابلة لصورها النوعية حسب الاستعدادات الحاصلة بالاسباب الخارجية *

سحابا وينزل مطرا أو ثلجا أو بردا وقد لا يبلغها فيصير ضبابا أو ينزل صقيعا أو طلا وقد يتصاعد مع البخار دخان فيحتبس فى السحاب فيحصل من تمزيقه ومصا كمته صوت هو الرعد ونار لطيفة هى البرق أو كثيفة هي الصاعقة وقد تتكاثف الادخنة المتصاعدة بالبرد فتنزل بتموج الهواء وهى الريح الباردة ومافيها من الاهوال والاحوال يشهد بانها ليست الا من عند مرسل الرياح ☼ والطين اللزج الكثير اذا انعقد بحرّ عظيم تكوّن حجرا واذا انحفر أجزاؤه بأسباب تكونت الجبال ولقلة تسخنها بانعكاس الشعاع تبقي عليها الثلوج والانداء فتكوّن المعادن والسحب والعيون واذا انشقت الارض بأبخرة وأدخنة محتقنة فيها حدثت الزلازل وقد يكوّن معها نيران محرقة وأصوات هائلة وربما ينقلب البخار فيها ماء فتنشق عيونا جارية أو راكدة وربما يفتقر الى كشف عنه وهي الآبار والقنوات ☼

﴿ فصل ﴾

اذا اجتمعت العناصر المصغرة (١) الاجزاء فتفاعلت

---

(١) قوله المصغرة الاجزاء اشترط صغر الاجزاء جدا لان

بقواها فانكسرت سورة كل من الكيفيات حدثت كيفية متوسطة متشابهة[1] فى الكل تسمى بالمزاج فان كان من قوى متساوية المقادير فمعتدل والا فخارج اما بكيفية أو بكيفيتين غير متضادتين فينحصر في ثمانية وقد يقال المعتدل لما يتوفر فيه على الممتزج القسط الذى ينبغي له من الكميات والكيفيات نوعا أو صنفا أو شخصا أو عضواً كل بحسب الخارج أو الداخل وأعدل البقاع بحسب أوضاع العلويات هو الاقليم الرابع عند الاكثرين والممتزج ان تحقق فيه مبدأ التغذية والتنمية فاما مع تحقق مبدأ الحس والحركة فهو الحيوان أولا فهو النبات والا فالمعدنى وهو اما ذائب مع الانطراق كالاجساد[2] السبعة أو مع

الامتزاج انما يكون بطريق المماسة وهي تتكثر بتكثر السطوح الحاصل بتكثر الاجزاء الحاصل بتصغرها فكلما كان تصغر الاجزاء أشد كان المزاج أتم (١) قوله متشابهة بان يكون الحاصل فى كل جزء من أجزاء الممتزج مماثلا للحاصل فى الجزء الآخر بحيث يكون مساويا له فى الماهية (٢) قوله كالاجساد السبعة هى الذهب والفضة والرصاص والاسرب والحديد والنحاس والخارصينى*

الاشتعال كالكبريت أو بدونهما كالزجاج واما غير ذائب لفرط الرطوبة كالزئبق أواليبوسة كالياقوت ويشارك النبات الحيوان في الاحتياج الى قوي طبيعية منها الغاذية التى تحيل الغذاء الى مشاكلة المغتذى وتخدمها الجاذبة (١) والماسكة والهاضمة والدافعة * وأولى مراتب الهضم في المعدة وابتداؤه في الفم ثم في الكبد ثم في العروق ثم في الأعضاء * ومنها النامية التى تدخل الغذاء في أجزاء الجسم فيزيد في اقطاره بنسبة طبيعية * ومنها المولدة التى تحصل من الغذاء ما يصلح مبدأ لشخص آخر وتفصله الي أجزاء مختلفة وتفيده الهيآت اللائقة به وقد يستند هذا الى أخرى تسمى مصوّرة ثم اضطربوا في ان تعدد هذه القوى بالذات أو الحيثيات وفي ان الجامع للاجزاء والحافظ لها والمدبر لها الى أن يتم الشخص ماذا وتحيروا في كيفية صدور الأفعال المتقنة والصور

---

(١) قوله وتخدمها الخ فالجاذبة تجذب المحتاج اليه من الغذاء والماسكة تمسكه ريثما يتم فعل الهاضمة فيه والهاضمة تعد الغذاء لان يصير جزءاً بالفعل والدافعة تدفع الفضل الغير الملايم لكل عضو عنه ولولا دفعها اياه لم يخل شيء من الاعضاء عن اخلاط تفسده *

العجيبةوالاشكال الغريبة التي تشاهد في أنواع النبات عن
القوى الطبعية والتجؤا آخرا الى الخالق القدير * ويختص
الحيوان بقوي نفسانيـة مدركة ومحركة فالمدركة الحواس
الظاهرة والباطنة فمن الظاهرة اللمس وهى قوة سارية في
البدن بهايدرك الحرارة والبرودةومنها الذوقوهيقوّة منبثة
في العصب المفروش على جرم اللسان بهايدرك الطعوم*ومنها
الشم وهو قوّة في زائدتي مقدم الدماغ بهـا يدرك الروائح
بوصول الهواء لابانفصال الاجزاء * ومنها السمع وهي قوّة
مودعة في عصب باطن الصماخ يدرك بها الاصوات بوصول
الهواء . ومنها البصر وهى قوّة مودعـة فى ملتقي العصبتين
المجوّفتين المفترقتين الى العينين يدرك بها الألوان والأضواء
اما بالانطباع أوبخروج الشعاع ولـكل امارات فللأول ان
نورالعين مرئى وانطباع الشبح في القابل المقابل ضروريّ وان
سائر الحواس يأتيها المحسوس وان صورة الشمس قد تبقي
زمانا في عين من اطال النظر اليها ثم أعرض وللثانى ان الرؤية
تتفاوت بتفاوت الشعاع وانه يشاهد في الظلمة انفصال النور
من العين وعند تغميض العين على السراج خطوط شعاعية

وعندنا الرؤية بمحض خلق الله وما يقال انه يشترط فى الابصار بعد سلامة الحاسة والقصد وحضور المبصر كونه كثيفا مضيئا مقابلا أو في حكمه بلا حجاب ولا افراط قرب ولا بعد ولا صغر ولا غلط ممنوع وكذا دعوى لزومها عند تلك الشرائط . ومن الباطنة الحس المشترك وهي القوة التي يجتمع فيها صور المحسوسات بالتأدى اليها من طرق الحواس بدليل الحكم بالبعض على البعض ومشاهدة النائم والمريض ماليس فى الخارج ومشاهدة القطرة النازلة خطا مستقيما والشعلة الجوالة دائرة * والخيال وهى التي تحفظ صور المحسوسات بدليل انها تزول عن الحس المشترك لا بالكلية كما فى النسيان بل مع سهولة الاستحضار. والوهم وهى القوة التى بها ادراك المعانى الجزئية * والحافظة لاحكام الوهم * والمتصرفة تتصرف في الصور والمعانى وتسمى باعتبار استعمال العقل اياها مفكرة والوهم مخيلة * والمحل للحس المشترك مقدم البطن الاول من الدماغ وللخيال مؤخره وللمخيلة البطن الأوسط وللوهم مقدم البطن الاخير وللحافظة مؤخره بدليل الاختلال باختلال المحال * والمحركة منها شوقية تبعث على

جلب المنافع أو دفع المضار وتسمى الاولى شهوية والثانية غضبية * ومنها فاعلية تمديد الاعصاب الى جهة مبدئها كما فى القبض أو الى خلاف جهته كما فى البسط *

* مقالة فى المجردات وفيها بحثان *

الاول فى النفس وقسموها الى فلكية وانسانية وقد تطلق على مبدأ آثار النبات أو الحيوان وتسمى نباتية أو حيوانية . والمعتمد من رأي المتكلمين ان النفس الانسانية جسم لطيف سار في البدن لا يتبدل ولا يتحلل أو الاجزاء الاصلية التى لا تقوم الحياة باقل منها ومن رأى الفلاسفة وبعض المتكلمين انها جوهر مجرد متصرف فى البدن لنا وجوه (أحدها) انا نحكم على الجزئى ومدرك الجزئى منا هو الجسم ليس الا . والثانى ان المشار اليه بانا وهو معنى النفس يتصف بأوصاف الجسم . والثالث ان نسبة المجرد الى الابدان على السواء فيجوز ان ينتقل فلا يقطع بان زيدا الآن هو الذى كان * الرابع ظواهر النصوص احتجوا بوجوه (أحدها) انها بتعقلها تكون محلا لما ليس بمادي ولا ذى وضع ومقدار

ولا قابل للانقسام . والثاني انها تدرك ذاتها وآلاتها وادراكاتها ولا تضعف بكثرة الافعال ولا بضعف الاعضاء ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك . الثالث ان القوة العاقلة لو كانت فى جسم فان كفى فى تعقله حضوره لم ينقطع تعقله والا لم يحصل لامتناع تعدد الصورة لشيء واحد* ثم النفوس متماثلة لوحدة حدها وقيل متخالفة لاختلاف لوازمها* واتفقوا على أبديتها . وقد يستدل بذلك علي قدمها وكذا باستغنائها عن المحل . وقد يستدل على حدوثها بانه يلزم تعطلها قبل البدن بخلاف مابعد المفارقة فانها فى شغل شاغل [1] وبانها لو اتحدت امتنع تعددها ولو تعددت فتمايزها بالماهية أولوازمها ينافى التماثل وبما يحل فيها كالشعور بهويتها يستلزم الدور وبالعوارض المادية بان يكون قبل كل بدن بدن يستلزم

---

(١) قوله وبانها الخ اعترض على هذا الاستدلال بوجهين أحدهما انا لانسلم كون كل فرد من أفراد النفس نوعا منحصرا فى شخص باطلا اذ لم تقم حجة على ذلك والثانى ان اثبات حدث النفس بهذا الدليل يوجب الدور لابتنائه على بطلان التناسخ مع ان العمدة الوثقى فى ابطاله مبنية على حدوث النفس *

التناسخ وقدم الجسم ثم هي مع الابدان على التساوى فلو
تعلقت قبل ذلك ببدن آخر لتذكرت بعض أحواله
ولاجتمعت نفسان لان تمام المزاج يقتضي حدوث النفس
لعموم الفيض وعلى غاية التناسخية انه لاتعطل فى الوجود
وان شأن النفوس الاستكمال وما ثبت بالشرع من المسخ
والحشر ليس من المتنازع . وما يقال من ان النفوس الكاملة
تتصل بعالم العقول والمتوسطة تتعلق باجرام سماويه أوأشباح
مثالية والناقصة بابدان حيوانات تناسبها فيما اكتسبت من
الاخلاق وتمكنت من الهيئات متدرجة فى ذلك الى ان
تتخلص من الظلمات مجرد حكاية . والثابت بالشرع بقاؤها
ووافقت الحكماء بناء على استنادها الى القديم استقلالا أو
بشرط حادث في الحدوث دون البقاء وان قوة الفناء بمعني
امكانه الاستعدادي تفتقر الى محل *

﴿ فصل ﴾

مدرك الجزئيات عندنا النفس لانها الحاكمة بها وعليها
ولها السمع والابصار . وعند الفلاسفة الحواس للقطع بان

الابصار للباصرة وان آفتها آفة له وما يمتنع ارتسامه في المجرد كثيرا ما يتخيل * والقول بانها لا تدرك الجزئيات بالذات بل بالآلات يرفع النزاع الا انه يقتضي ان لا يبقى لادراك الجزئيات عند فقد الآلات والشريعة بخلافه *

﴿ فصل ﴾

قوة النفس باعتبار تأثرها من المبدأ للاستكمال تسمى عقلا نظريا ومراتبه أربع * العقل الهيولاني الذي شأنه الاستعداد المحض والعقل بالملكة الذي له استعداد النظريات بحصول الضروريات والعقل بالفعل الذي له التمكن في استحضار النظريات من غير افتقار الى كسب جديد والعقل المستفاد الذي هو حضور النظريات عند المشاهدة وباعتبار تأثيرها في البدن للتكميل يسمى عقلا عمليا وهي قوة الاستنباط والتصرف لانتظام أمر المعاش والمعاد * ويتفرع على الاول الحكمة النظرية المفسرة بمعرفة الاشياء كما هي بقدر الطاقة البشرية * والثاني الحكمة العملية المفسرة بالقيام بالأمور على ما ينبغي كذلك . ومن ههنا يقال أن الفقه

اسم للعلم والعمل جميعا وقد يقال العملية لمعرفة ما يتعلق باختيارنا وان تعلقت باصلاح شخص فتهذيب الاخلاق أو أهل المنزل فتدبير المنزل أو أهل المدينة فسياسة المدن وأصول الاخلاق الفاضلة اعتدال القوة الشهوية وهى العفة والغضبية وهي الشجاعة والنطقية وهي الحكمة ومجموعها العدالة ولكل منها طرفا افراط وتفريط هما رذيلة فللعفة الخمود والفجور وللشجاعة التهور والجبن وللحكمة الجربزة والغباوة ☆

﴿ البحث الثاني في العقل ﴾

احتجوا على وجوده بان أول المخلوقات لايجوز أن يكون جسما لتركبه ولاهيولي أوصورة للزوم فاعلية احداهما للاخرى ولاعرضا لافتقاره الى غير فاعله ولانفسا لانها لاتستقل بايجاد مابعدها وبان علة أول الاجسام لابد ان تشتمل على كثرة لئلا يتعدد أثر الواحد وان يستغنى فى ذاته وفعله عن الجسمية لئلا يفضى الي تقدم الشئ على نفسه وبان دوام حركات الافلاك ليس الا لنيل شبه دائم غير مستقر بمعقول كامل بالفعل لا تتناهي كمالاته والا يلزم الانقطاع أو طلب المحال

وليس هو الواجب والا لم تختلف الحركات فتعين العقل .
والعقول جواهر مجردة عن المواد فى ذاتها وجميع افعالها
وزعموا أنها لا تكون أقل من عشرة والعاشر هو المدبر
لعالم العناصر وانها أزلية منحصرة انواعها في أشخاصها جامعة
لكمالاتها عاقلة لذواتها ولسائر المجردات وجميع الكليات
وانها[1] مبادلكمالات النفوس والاجسام ويصدر عن الاول
باعتبار وجوده عقل وباعتبار وجوبه بالغير نفس وباعتبار امكانه
جسم وزعموا ان الملائكة هم العقول المجردة والنفوس الفلكية
وان الجن أرواح مجردة لها تصرف فى الاجسام العنصرية
والشياطين هى القوى المتخيلة وان لكل فلك روحا كليا
ينشعب منه أرواح كثيرة . والمدبر لامر العرش يسمى بالنفس
الكلية ولكل من أنواع الكائنات روحا يدبر أمره يسمي
بالطباع التام . وعندنا الملائكة اجسام لطيفة تتشكل بأشكال
مختلفة شأنهم الخير والطاعة والقدرة على الاعمال الشاقة

---

(١) قوله وانها مباد لكمالات النفوس الخ فان الأخير من العقول وهو المسمى بالعقل الفعال يعطى النفوس البشرية كمالاتها وتعطى الصور للاجسام على حسب القابلية *

والجن كذلك الا ان منهم المطيع والعاصى والشياطين شأنهم الشر والاغواء ولا يمتنع ظهور الكل على بعض الابصار وفى بعض الاحوال وما على كل كلام فى كل باب أعرضنا عنه مخافة الاطناب والله الهادي الى طريق الصواب

﴿ الباب الخامس فى الالهيات . وفيه فصول ﴾

(الفصل الاول) في الذات لابد للممكنات من واجب وللمحدثات من قديم دفعا للدور والتسلسل . وقد شاع فى الكتاب الالهي الارشاد الى الاستدلال بالآفاق والانفس بذواتها وصفاتها لامكانها وحدوثها لانه الظاهر في نظر الكل النافع للجمهور والاستكثار فيه ربما يفضي الى اليقين والتأمل فيه الى ان الصانع لمثل هذا لا يكون الا غنيا مطلقا موصوفا بصفات الكمال منزها عن الزوال ثم الحق ان ذات الواجب مخالف لسائر الذوات لئلا يلزم وجوب الممكن أو امكان الواجب وان كونه أزليا أبديا غنى عن البيان .

﴿ فصل فى التنزيهات ﴾

الواجب لذاته لا جزء له والا لامكن ولا تعدد لافراده

لان مابه الامتياز امانفس الماهية الواجبة أوجزؤها أولازمها فلا تعدد أو منفصل فلا وجوب ولان وقوع ما قصده الوجبان اما بهما معا فلا استقلال أو بكل منهما فتوارد العلتين على معلول واحد أو بأحدهما فيترجح بلا مرجح ولان أحدهما ان لم يتمكن من ضدما قصده الآخر عجز وان تمكن فان وقعا معا لزم اجتماع الضدين والالزم عجزهما أو عجز أحدهما مع لزوم ارتفاع مثل الحركة والسكون والترجيح بلامرجح ولانهما ان اتفقا على كل مقدور فالتوارد والا فالتمانع والنصوص كثيرة (ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) اشارة [١] الى دليل التمانع . والمشركون هم

---

(١) قوله اشارة الى دليل التمانع قال فى شرح المقاصد فان أريد بالفسادعدم التكون فتقريره انه لو تعدد الاله لم تتكون السماء والارض لان تكونهما اما بمجموع القدرتين أو بكل منهما أو بأحدهما والكل باطل اما الاول فلان من شأن الاله كمال القدرة واما الآخران فلمامر وان أريد بالفساد الخروج عما عليه من النظام فتقريره انه لو تعدد الاله لكان بينهما التنازع والتغالب بحكم اللزوم العادى فلم يحصل بين أجزاء العالم الالتئام الذي باعتباره صار الكل بمنزلة الشخص الواحد ويختل النظام الذي به بقاء الاثر *

الثنوية القائلون بالنور والظلمة والمجوس (بأهرمن)
(ويزدان) والمثبتون للولد وعبدة الأصنام والكواكب
لاستلزام استحقاق المعبودية الوجوب . واما القائلون بقدم
الصفات وبخلق الحيوان لافعاله والشيطان للقبائح والعقول
للنفوس وبعض الأجسام والافلاك لما فى عالم العناصر
فيبالغون فى التوحيد الا ان القول بتعدد الذوات القديمة
الموجدة لذوات مستقلة خطب هائل. والواجب ليس بجسم
ولا عرض للاحتياج ولا متحيز للزوم قدم الحيز بل وجوبه
وامكان الواجب لان المتحيز محتاج الى الحيز دون العكس
ولا جوهر لامكانه ولو اريد بالجوهر القائم بنفسه وبالجسم
الموجود فيمتنع شرعا واحتياطا. والقول بانه جسم على صورة
انسان أو غيره وفى جهة العلو مماسا للعرش أو محاذيا له
تمسكا بان كل موجود جسم أو جسمانى ومتحيزا وحال فيه
ومتصل بالعالم أو منفصل عنه جهالة . والنصوص مؤولة .
ولا يتحد لما سبق وللزوم الانقلاب أو اجتماع الوجوب
والامكان ولا يحل لامتناع الاحتياج والتحيز . وحكى الحلول
والاتحاد عن النصارى فى حق عيسى وعن بعض الغلاة في

حق عليّ . ويمتنع اتصافه بحادث لانه تغير ولانه يمتنع فى الازل فيلزم الانقلاب ويوجب زوال ضده فيلزم عدم الخلو عن الحادث . واما الاتصاف بما له تعلق حادث أو بما يتجدد من السلوب والاضافات والاحوال فليس من المتنازع

﴿ فصل فى الصفات الوجودية ﴾

الحق انها زائدة على الذات اذ لا يعقل من العالم الا من له العلم وهكذا ولو كان علمه ذاته لما أفاد حمله ولم تميز الصفات ولم يفتقر الى الاثبات وجاز اتصافه بما يتصف به الذات . وقالت المعتزلة فيه استكمال بالغير وتعليل للعالمية بالعلم مع انها واجبة له وتكثير للقدماء . قلنا الصفة لا عين ولا غير ولو سلم فلا نسلم امتناع الاستكمال بمعني ثبوت صفة الكمال له والواجب بمعني اللازم قد يعلل بما نشأ عن الذات والكفر تعدد الذوات القديمة كما لزم النصارى . قالوا فى بقاء الصفات يلزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال . قلنا المستحيل قيام العرض بالعرض والمعنى أعم ولو سلم فهى باقية ببقاء الذات أو بقاؤها عينها . قالوا تماثل قدرته قدرة الشاهد فلا تختلف آثارهما . قلنا ممنوع فمنها القدرة لاستناد الحوادث اليه تعالى وفاقا

ولاستلزام ارتفاع ما ثبت بالايجاب ارتفاع الموجب ولامتناع استناد مواضع الكواكب والاقطاب واختلاف الاوضاع والاشكال الى غير المختار . وقد يتمسك بالادلة السمعية وبان القدرة وغيرها صفات كمال وأضدادها سمات نقص وبان اتقان العالم وانتظامه لا يتصور الا من قادر عالم . تمسك المخالف بان تعلق القدرة لا يكون الا لمرجح فيتسلسل وبانه اما قديم فيكون الاثر قديما أو حادث فيتسلسل وبان الاثر انما يصدر بعد تمام الشرائط وحينئذ لا اختيار وبان أثر المختار ان كان أولى لزم الاستكمال أولا فالعبث وبأنه لو امتنع في الازل لزم الانقلاب أو أمكن فاستناد الازلى الى المختار وبانه اما معلوم الوجود فيجب أو العدم فيمتنع . وأجيب بان المرجح تعلق الارادة لذاتها فلا تسلسل وبانه يجوز تعلق الارادة فى الازل بايجاده فى وقته وبان الوجوب بالاختيار عين الاختيار وبان الفعل الاولى فى نفسه أو للغير لا يكون عبثا وبان الحادث ممكن فى الازل لذاته ممتنع لكونه اثر المختار وبانه يعلم وجوده بقدرته ثم قدرته غير منقطعة ولا مقتصرة على بعض الممكنات لان مقتضى

للقادرية هو الذات والمصحح للمقدورية هو الامكان فالله على كل شيء قدير. وخالف بعض المعتزلة في القبائح والبعض في مقدور العبد والبعض في مثله (وبالجملة) فالكل مستند اليه ابتداء عندنا وأعم من أن يكون ابتداء أو بواسطة عند غيرنا وبلا اختيار ابتداء أو بواسطة عند الفلاسفة . ومنها العلم لاستناد العالم مع أحكامه وانتظامه اليه ولكونه قادرا مختارا واثباته بالسمع دور بخلاف مثل القدرة والكلام. وعلمه تعالى لا ينقطع ولا يقتصر لمثل مامر وخالف بعضهم في العلم بذاته لعدم الاثنينية وبالعلم للزوم لا تناهي الصفات وبغير المتناهي لاستحالة وجوده وبالمعدوم لانه نفي محض. والفلاسفة في العلم بالجزئيات لتغيرها . ورد بان من الجزئي مالا يتغير وبان تغير الاضافة لا يوجب تغير المضاف كالقديم يوجد قبل الحادث ثم معه ثم بعده وهذا معني ماقيل ان علم البارى بان الشيء سيوجد هو نفس علمه بانه وجد (وبالجملة) فالعلم لا يتغير بتغير المعلوم كما لا يتكثر بكثرته بمنزلة مرآة تنكشف بها الصور وهذا انما يصح اذا لم يجعل العلم نفس الاضافة بل صفة ذات اضافة ومنها الارادة وهي صفة غير العلم بها يتخصص احد طرفي

المقدور بالوقوع وتعلقها لذاتها وقدمها لايوجب قدم المراد
والقول بانها حادثة قائمة بذاته ظاهر البطلان وبانها نفس العلم
بالنظام الاكمل أو كون القادر غير مكره ولا ساه أو العلم
في فعله والامر في فعل غيره أو الداعية الى الفعل بمعنى العلم
بنفع زائد فى الفعل لكل منصف وقد دل عليه النصوص
واستلزامه الفعل بالاختيار لا ينافي الاختيار . ومنها الحياة
والسمع والبصر ولدلالة النصوص القاطعة واجماع الانبياء بل
جميع العقلاء على ذلك ولان الخلو عنها نقص فثبت صفات
ثلاثة قديمة ولا يلزم قدم المسموع والمبصر . وما يقال انها
اعتدال المزاج وتأثر الحاسة أو مجرد العلم بالمسموعات
وبالمبصرات ممنوع . واما الشم والذوق واللمس فلم يرد بها
الشرع ولم يجوزها العقل لكن المذهب انه يدرك متعلقاتها
ومنها الكلام بشهادة الانبياء مع عدم توقف دلالة المعجزة
عليه ليدور ولان ضده في الحي نقص وهو صفة أزلية منافية
للسكوت والآفة يدل عليها بالعبارة والكتابة . وجمهور
الفرق على ان المعقول من الكلام هو الحسى دون النفسى
ولم يقل بقدمه الا الحنابلة والحشوية وبطلانه ضرورى

لكونه مرتب الاجزاء ممتنع البقاء. وعند المعتزلة هو حادث في جسم ومعني تكلم الباري به هو خلقه فيه . لنا ان معنى المتكلم من قام به الكلام ولا يتصور اللفظى فتعين المعنى والقول بان النظم قد يكون دفعي الاجزاء كالقائم بنفس الحافظ وبالطابع وهم وأيضا كل من يأمر وينهى ويخبر يجد في نفسه معني غير العلم والارادة يدل عليه بالعبارة والكتابة . وقد شاع عند أهل اللسان اطلاق الكلام عليه ولا نزاع في انه يقال بالاشتراك أو المجاز المشهور على النظم المخصوص المسموع لا بمجرد انه دال على كلامه القديم بل لانه أنشأه برقومه فى اللوح المحفوظ أو بحروفه فى الملك ويخص العربى منه باسم القرآن وهو المتعارف عند العامة وفى علم الاصول واليه يرجع مايشهد بالحدوث مثل المنزل والمقروء والمسموع والمتحدي به والعربى ونحو ذلك قالوا الاخبار بالماضي في الازل كذب والامر والنهى سفه وعبث وأجيب بانه انما يصير الكلام أحد الاقسام فيما لا يزال مع انه يكفى مخاطب معقول . والتحقيق انه طلب ممن سيوجد هذا . والمذهب انه واحد فى الازل يتكثر بحسب التعلقات

اذ لم يرد السمع بالتعدد . واثبت الشيخ الاشعرى البقاء صفة لان الباقي بلا بقاء كالعالم بلا علم . ورد بانه استمرار الوجود وبانه يعود الكلام في بقاء البقاء وبعض الفقهاء التكوين لانه تعالى خالق اجماعا ومدح به نفسه بكلام أزلى فيلزم ان يكون صفة أزلية وهى المعني بقول الكل انه يكوّن الاشياء في أوقاتها بكلمة أزلية هي كن ولا يلزم من قدمه قدم المكوّن كالعلم . والحق انه معنى اضافى يعقل من تعلق المؤثر بالأثر وليس سوى تعلق القدرة والارادة والتمدح بالخالقية فى الازل مثل التمدح بأنه (يسبح له مافى السموات وما فى الارض) أى هو بحيث له ذلك فيما لا يزال وما قيل ان التكوين هو المكون فمعناه ان المفهوم من الخلق هو المخلوق وان الحاصل من التأثير هو الاثر لاغير واما سائر مايطلق عليه من الصفات فراجعة الى الصفات المذكورة ومثل الاستواء واليد والوجه والعين مجازات وتمثيلات .

﴿فصل فى أحواله﴾

الحق انه تعالى يصح ان يرى بمعني حصول الحالة الادراكية الحاصلة عند النظر الى القمر من غير جهة ولا

مقابلة وانه يحصل ذلك للمؤمنين فى الجنة. اما الصحة فلأن
موسي عليه السلام طلب الرؤية والله تعالى علقها على الممكن
في نفسه وهو استقرار الجبل والقول بانه انما طلب العلم
الضروري أو الرؤية لاجل القوم اولزيادة الطمأنينة بسماع الكلام
ظاهر البطلان. وقد يستدل بان متعلق الرؤية المشترك
بين الجوهر والعرض ليس الا الوجود المشترك بينهما وبين
الواجب لما مر من ان الحدوث او الامكان عدمي مع اشتراك
المعدوم فيه وجواز الرؤية عند تحقق ما يصلح متعلقا لها
ضروري وصحة رؤية كل شئ موجود حتي الطعوم والروائح
والعلوم تلزم من الدليل وان استبعدت. فان قيل الواحد
النوعى قد يعلل بعلل مختلفة. قلنا الكلام فى المتعلق والرؤية
قد تتعلق بشئ من غير ان يدرك جوهريته أوعرضيته
فضلا عن خصوصية. وأما الوقوع فلقوله تعالى (وجوه
يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة) ولم يعهد استعمال النظر اليه
الا فى الرؤية. وحمل النظر على الانتظار والى على النعمة
تعسف وقوله تعالى (كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون)
وقوله تعالى (للذين احسنوا الحسنى وزيادة) ولقوله (عليه

الصلاة والسلام (انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة البدر) وقوله (فينظرون الى وجه الله) والمخالف يدعي اقتضاءها المقابلة ودوامها عند حصول الشرائط وكلاهما ممنوع [1] والعمدة قوله تعالى (لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار) لظهور ان المعنى على عموم السلب . ورد بعد تسليم كون الادراك هو الرؤية او أعم منها بانه لا عموم في الاشخاص ولا الاوقات وأما قوله تعالى (لن ترانى فليس للتأبيد) ولا عموم الاوقات وأما استعظام سؤال الرؤية فلتعنتهم

﴿ خاتمة ﴾ الحق انه لا يعلم من الله تعالى الا الوجود والصفات والسلوب والاضافات .

---

(١) قوله وكلاهما ممنوع اما الأول فلانا لا نسلم لزوم المقابلة لان الرؤية نوع من الادراك يخلقه الله تعالى متى شاء كيف شاء لمن شاء ولو سلم في الشاهد فلا يلزم في الغائب لاختلاف الرؤيتين اذ رؤية الله بلا كيف ورؤية الجسم بالكيف والمراد من الرؤية بلا كيف هو خلوها عن الشرائط المعتبرة في رؤية الاجسام والاعراض واما الثاني فلأنا لا نسلم وجوب الرؤية في الغائب عند تحقق الجواز وسلامة الآلة لم لا يجوز ان تكون رؤيته تعالي مشروطة بزيادة قوة ادراكية في الباصرة يخلقها الله تعالي في الجنة وفي بعض الاوقات دون بعض

﴿ فصل في أفعاله ﴾

موجد فعل العبد هو الله وانما للعبد الكسب وهو أمر اضافي يجب من العبد ولا يوجب وجود المقدور بل اتصاف الفاعل به وذلك كتعيين أحد الطرفين وترجيحه وصرف القدرة . وعند المعتزلة الموجد هو العبد وأطلقوا لفظ الخالق عليه ولزمهم كون كل حيوان خالقا وقد قال الله تعالى (الله خالق كل شيء) . (خلق كل شيء) . (انا كل شيء خلقناه بقدر) (والله خلقكم وما تعملون) . (هو الله الخالق) (فعال لما يريد) (كل من عند الله) . (كتب في قلوبهم الايمان) . (انه هو أضحك وأبكى) وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يشعر بان كل كائن بقدرة الله تعالى ومشيئته ولو كان فعل العبد بقدرته لزم اجتماع المؤثرين لما ثبت من شمول قدرة الله تعالى ولكان عالما بتفاصيله ولكان متمكنا من تركه مع ترجح الفعل بمرجح لا يكون منه ويجب عنده الفعل مع ان معلوم الله تعالى هو وقوعه . وقد يستدل بانه لو قدر على فعله لقدر على اعادته وعلى مثله وعلى خلق الاجسام ولكان فعله لخلق الايمان أحسن من فعل

الباري لخلق الشيطان ولما صح سؤال الايمان ولا الشكر عليه . وأما المعتزلة فنهم من ادعي الضرورة لان كل أحد يفرق بين حركة سقوطه وصعوده ويجد تصرفاته بحسب دواعيه وقصوده ويقطع بان مايطلبه أو ينهي عنه أو يتمناه أو يتعجب منه انما هو فعل فاعله . والجواب ان ذلك لا يفيد كونه بخلقه وقدرته وايجاده بل كونه متعلق قدرته وارادته واقعا على وفق قصده ودواعيه . ومنهم من احتج عقلا بانه لولا استقلال البعد لبطل المدح والذم والامر والنهي والثواب والعقاب وفوائد الوعد والوعيد ونحو ذلك وبان من أفعال العبد قبائح لا يجوز أن يخلقها الحكيم كالظلم والشر وسائر المعاصى وبانه يوجب اتصاف البارى بما لا ينبغى كالكافر والظالم والآكل والقاعد وغير ذلك . ورد بان الكسب وتعلق القدرة والارادة كاف والا فلا نزاع فى الوجوب أو الامتناع بناء على ان المرجح الموجب أو المانع هو العلم الازلي وبان القبيح فعل القبيح لا خلقه ألا يرى انه تعالى خلق أصل جميع القبائح وهو الشيطان وبان الفاعل من قام به الفعل لا من أوجده فى محل آخر وسمعا بالآيات الواردة في اسناد

الافعال الى العباد سيما ما ينبئ عن الايجاد مثل (من عمل صالحا).(وماتفعلوا من خير) (فتبارك اللّٰه أحسن الخالقين) وفي انه لا منع من الايمان والطاعة ولا الجاء الى الكفر والمعصية (وما منع الناس أن يؤمنوا).(كيف تكفرون) والدالة على تعليق أفعال العباد بمشيئتهم (اعملوا ما شئتم) (فمن شاء فليؤمن . والجواب ان بعضها غير متنازع وبعضها مؤول جمعا بين الادلة ومشيئته ليست الا بمشيئة الله تعالى (وما تشاؤن الا أن يشاء الله) والحق انه لا جبر ولا تفويض لكن أمر بين الامرين لان المبادى القريبة على الاختيار والبعيدة الاضطرار فالانسان مضطر فى صورة مختارا فعاله بقضاء الله تعالى وقدره بمعني خلقه وتقديره ابتدأ أو بوسط موجب والرضاء انما يجب بالقضاء لا بالمقضى وعند المعتزلة لايصح الا بمعنى الاعلام والتبيين أو الكتابة فى اللوح أو الالزام فى الواجبات . ثم لاخلاف فى ذم القدرية وسموا بذلك لفرط اشتغالهم بنفى القدر وما قالوا ان المثبت أولى بأن ينسب اليه مردود لقوله عليه السلام (القدرية مجوس هذه الامة) وقوله صلى الله عليه وسلم (اذا قامت القيامة

نادى مناد أين خصماء الله فيقوم القدرية) ولان من يضيف القدر إلى نفسه أولى بالتسمية .ثم النصوص الشاهدة بان الكل بمشيئة الله أكثر من أن تحصى حتى صار بمنزلة المثل (ما شاء الله كان ومالم يشأ لم يكن) كيف لا وقد ثبت انه خالق للكل ومريده وعالم بعدم وقوع مالم يقع فكيف يريده . والمعتزلة جزموا بأنه لا يريد القبائح بل اضدادها وان لم يقع فجعلوا أكثر ما يقع في ملكه خلاف مراده تمسكا بان ارادة القبيح قبيحة وان العقاب على مايريده ظلم وان الامر بما لا يراد والنهي عما يراد سفه وان الارادة تستلزم الامر والرضا والمحبة والكل [١] فاسد واما الرد على الذين قالوا (ولو شاء الله ما أشركنا) فلقصدهم الاستهزاء أو بجعلهم ذلك عذرا لهم ولذلك جعلوا مكذبين لا كاذبين

---

(١) قوله والكل فاسد أما الاول فلأنه لاقبيح منه تعالى غاية الامر انه يخفي علينا وجه حسنه واما الثاني فلان الظلم انما هو التصرف في ملك الغير والكل ملكه تعالي واما الثالث فلانه ربما لايكون غرض الآمر الاتيان بالمأمور به كالسيد اذا أمر العبد امتحانا له هل يطيعه واما الرابع فلان الرضا انما يلزم في القضا لا في المقضي على ماقرر في موضعه

وحكم (بانه لوشاءلهداكم أجمعين) أما قوله تعالي (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها) أى مكروه بين الناس وفى مجارى العادات *

﴿ فصل ﴾

الحسن والقبح بمعنى استحقاق المدح والذم والثواب والعقاب فى حكم الله تعالى بالشرع لقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) ولانه لوكان لذات الفعل لما تخلف عنه ولان العبد لا يستقل بفعله والمدح والذم عقلا ليس الا مع الاستقلال. وقالت المعتزلة بل بالعقل لان حسن الاحسان وقبح العدوان ضروريان ولان العقل عند التساوى يؤثر الصدق وانقاذ الغريق على الكذب واهلاكه وانه لو لم يقبح اظهار المعجزة علي يد الكاذب لم تثبت النبوة . والجواب عن الأولين المنع بالمعنى المتنازع وعند التساوى بالحقيقة وعن الثالث ان عدم الوقوع من القطعيات العادية . وقد تمسكت المعتزلة بان من عرف الله تعالي بذاته وصفاته ثم أشرك به ونسب كل نقص اليه علم قطعا انه فى معرض العقاب . قلنا لما علم ذلك من تقرير الشرائع وبانه لو كان بالشرع لزم افحام

الانبياء وقد مر جوابه

﴿ فصل ﴾

لاخلاف في عدم التكليف بما يمتنع لذاته كجمع النقيضين ولا في وقوع التكليف بما يمتنع لسابق علم أو اخبار بانه لا يقع وانما الخلاف فيما أمكن ولم يقع متعلقا لقدرة العبد أصلا كخلق الجسم أو عادة كالصعود الى السماء فعندنا يجوز لعدم القبح العقلى لكن لا يقع لقوله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وعند المعتزلة والشيعة لا يجوز لكونه سفها وعبثا. ومنا من ذهب الى ان تكليف أبى لهب بان يصدق بجميع ماجاء به النبي صلى الله عليه وسلم ومن جملته انه لايصدقه أصلا تكليف بجمع النقيضين وأجيب بانه انما كاف بتحصيل الايمان وهو أمر ممكن فى نفسه ممتنع لسابق علم أو اخبار بانه لايؤمن .

﴿ فصل ﴾

الحق ان تعليل بعض أفعاله بالاغراض ثابت بالنص والاجماع وعليه مبنى القياس فالاقرب حمل الخلاف على عدم لزوم ذلك أو عمومه كما يشهد به استدلالهم بانه لا بدمن

الانتهاء الى مالا يكون لغرض قطعا للتسلسل وبانه لا يعقل في تخليد الكفار نفع لاحد * ذهبت المعتزلة الى أن الغرض من التكليف التعريض للثواب بدليل قوله تعالى (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات) ولان الاضرار بدون استحقاق ولا منفعة ظلم فيكون التعريض للمنفعة هي الجهة المحسنة للتكليف * ورد بان الترتيب قد يكون فضلا من الله تعالى وبانه المالك فلا ظلم منه أصلا ولو سلم لزوم الغرض فيجوز أن يكون هو الابتلاء أو الشكر أو حفظ النظام أو غيره ذلك وبالجملة لا يعقل استحقاق النعيم الدائم بمجرد كلمة والعذاب الدائم بشرب جرعة خمر .

﴿ فصل ﴾

قد ورد في الكتاب والسنة نسبة الهداية والاضلال والطبع والختم على قلوب الكفرة الى الله فعندنا بمعني خلق الهداية والضلال لانه الخالق وحده * وعند المعتزلة الهداية الدلالة الموصلة الى البغية أو البيان بنصب الادلة ومنع الالطاف للعلم بأنها لا تجدى أو الاسناد مجاز واما اللطف والتوفيق والعصمة فعندنا خلق قدرة الطاعة والخذلان خلق قدرة

المعصمية وقيل العصمة أن لا يخلق الله فى العبد الذنب وقيل خاصية يمتنع معها صدور الذنب . وعند المعتزلة اللطف ما يختار المكلف عنده الطاعة أو يقرب منها مع تمكنه فى الحالين ويسميان المحصل والمقرب والتوفيق اللطف المحصل للواجب والخذلان مع اللطف والعصمة اللطف المحصل لترك القبيح *

﴿ فصل ﴾

والاجل الوقت الذى علم الله بطلان حياة الحيوان فيه وهو واحد . والمقتول ميت باجله الا أن موته مما خلقه الله عقيب فعل العبد ووجوب الجزاء على القاتل لما كتسبه من الفعل وارتكبه من النهي . ومعني زياة البر فى العمر كثرة الخير للنصوص القاطعة على انه لا تقدم ولا تأخر على الاجل

﴿ فصل ﴾

الرزق ما ساقه الله تعالى الى الحيوان فانتفع به وكل يستوفى رزقه ولا يأكل أحد رزق غيره وقيل لينتفع به وقد يخص بالمأكول وقيده المعتزلة بان لا يكون لأحد منعه فيخرج الحرام فلا يكون من رزق فى جميع عمره بالحرام

مرزوقا وقد دلت النصوص على ضمانه الارزاق .

﴿ خاتمة ﴾ التسعير تقدير مايباع به الشئ ويكون غلاء ورخصا باسباب من الله تعالى فالمسعر هو الله وحده

﴿ فصل ﴾

المعتزلة أوجبوا على الله أمورا وتحيروا فى معنى الوجوب فمنها اللطف لان منعه نقض للغرض وتقريب أو تحصيل للمعصية ولان الواجب لايتم الا به فيجب أن لايبقى كافر ولا فاسق وأن لايخلو عصر من الانبياء والاولياء والعوض في مقابلة الألم ونحوه لان تركه ظلم . واختلفوا فى الوجوب كونه فى الاخرة وفى حبوطه بالذنوب وفى ان اعواض الكفار والفساق وغير العاقل تكون فى الدنيا أوفي الآخرة وان البهائم هل تدخل الجنة ويخلق فيها العلم ومنها الاصلح للعباد فى الدين وقيل فى الدنيا ولا خلاف فى الاقدار والتمكين لان تركه بخل وسفه . قلنا فيلزم أن لا يخلق الكافر الفقير وأن لايخلده في النار ولا يميت المحسن ولا يبقى المسئ سيما ابليس وذرياته

﴿ فصل ﴾

تغاير الاسم والمسمى والتسمية ضرورى والقول بان

الاسم نفس المسمى والتسمية غيرهما اريد بالاسم المدلول والتمسك بقوله تعالي (سبح اسم ربك الاعلى) وبقوله تعالى (ولله الا سماء الحسنى) ليس محل النزاع . ومبنى الخلاف ان الاسم اذا اطلق فالمراد به المسمى كما في زيد كاتب أو نفس اللفظ كما في زيد مكتوب واذا اتصف البارى بمعنى ولم يرد به اذن ولا منع ولا بمرادفه وكان مشعرا بالجلال فهل يجوز اطلاقه عليه تعالي منعه الجمهور ولم يجز مثل العارف والفطن لتوهم الاخلال ولا مثل الحارث والزارع لعدم الاجلال ولا خلاف في كثرة أسماء الله تعالى باعتبار الصفات والافعال والسلوب والاضافات ولا في امتناع ما يكون باعتبار الجزء * والحق ثبوت ماهو باعتبار نفس الذات وهو لفظ (الله) وإن كان الاله اسما للمعبود ولا تنحصر أسماؤه فى تسعة وتسعين.

﴿ الباب السادس فى السمعيات وفيه فصول ﴾

(الفصل الأول) النبي انسان بعثه الله لتبليغ ما أوحي إليه وكذا الرسول وقد يخص الرسول بمن له شريعة وكتاب ثم البعثة لطف من الله تعالى وفضل يتضمن مصالح كمعاضدة العقل ومعاونته ورفع الاحتمال وبيان المبهم

ويعرفها المبعوث بنصب الادلة أو العلم الضرورى ولأن
منافع التكليف أكثر من مضاره وان خفيت تفاصيل
البعض عن البعض كهيآت الصلاة والحج ونحوهما وطريق
ثبوتها المعجزة وهى أمر خارق للعادة مقرون بالتحدى مع عدم
المعارضة ووجه دلالتها انها بمنزلة صريح التصديق كمن يقول
الدليل على انى رسول هذا الملك ان يقوم عن سريره ثلاثا ففعل
فانه يحصل به العلم الضرورى ولا يقدح فيه احتمال ان يكون
ذلك لخاصية فيه أو لاطلاع منه على خاصية فى بعض الأجسام
أو وضع فلكى أو يكون من ملك أو جن أو ابتداء عادة أو
متروك المعارضة أو لمانع أو لا لغرض التصديق بل اجابة
للدعوة أو معجزة لنبي آخر الى غير ذلك فان الاحتمالات
العقلية لا تنافى العلوم القطعية العادية على ان الكلام فيما ثبت
العجز عن معارضته مع فرط الاهتمام وانه شيء لا مؤثر فيه
الا الله وان حصول التصديق لا يتوقف علي كونه غرضا
ولا كون الباعث صادقا فى أخباره ليدور بناء على انه سمعي

﴿ فصل ﴾

محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله لأنه ادعى الرسالة

وأظهر المعجزة لأنه أتى بالقرآن المعجز بفصاحته بلغاء العرب مع كثرتهم وشهرتهم بالعصبية ولم يطعنوا فيه مع حذاقتهم وعداوتهم بل نسبوه لكمال حسنه وبلاغته الى السحر فالمطاعن مدفوعة اجمالا والتفصيل في المقاصد وتعجبهم كان من فصاحته لا لعدم تأتي المعارضة مع سهولتها فبطل القول بالصرفة على ان نقصان البلاغة أدخل في الصرفة ولأنه أخبر عن المغيبات كقصص موسى وعيسى وكقوله تعالى (وعدكم الله مغانم كثيرة تأخذونها) . (الم غلبت الروم) . (سيهزم الجمع) . (لتدخلن المسجد الحرام) . (ليظهره على الدين كله) . (لا يأتون بمثله) ولأنه ظهرت منه أمور خارجة عن العادة كولادته مختونا مسروراً مع خاتم النبوة وكونه مبصرا من خلفه كما كان مبصرا من قدامه وككونه غاية في صفات الكمال ومستجاب الدعوة وخرور الأوثان وسقوط شرف قصور الأكاسرة واظلال السحاب عليه وانشقاق القمر وانقلاع الشجر وتسليم الحجر وحنين الجذع وشكاية الناقة وشهادة المشوية وتسبيح الحصى وغير ذلك ومن الشواهد نصوص التوراة والانجيل والزبور ومن

الاقناعات لأهل الانصاف مااجتمع فيه من الكمالات
وما اشتملت عليه شريعته في كل باب وظهورها علي سائر
الاديان مع قلة الاعوان وكثرة الاعداء وغاية متشبث
المنكرين الطعن في النسخ مطلقا وقد بين ذلك فى موضعه
ولدين موسى تمسكا بتمسكوا بالسبت أبدا وهذه شريعة
مؤبدة مادامت السموات والارض * والجواب ان هذا
افتراء أوعبارة عن طول الزمان . ثم النص يدل على انه مبعوث
الى الناس كافة وانه لا نبي بعده ولا تنسخ شريعته وانه أفضل
الانبياء وأمته خير الامم * واختلفوا فى الافضل بعده فقيل
آدم وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى * ودل الكتاب
على معراجه الى المسجد الاقصي واجماع القرن الثانى على انه
في اليقظة وبالجسد ودل الخبر المستفيض على انه الى السماء
وخبر الواحد الى الجنة أو العرش أو طرف العالم .

* فصل *

من شرائط النبوة الذكورة وكمال العقل وقوة الرأى
والسلامة عن ماتنفر عنه الطبائع السليمة أو يخل بالمروأة
أو بحكمة البعثة * ثم المختار ان الانبياء معصومون عما ينافي

مقتضى المعجزة كالكذب في التبليغ وعن الكفر وتعمد الكبائر سمعا عندنا وعقلا عند المعتزلة وعن الصغائر المنفرة وتعمد غير المنفرة وعن سهو الكبيرة أيضا لئلا يلزم ماهو منتف قطعا لحرمة اتباعهم ورد شهاداتهم ووجوب زجرهم واستحقاقهم العذاب والذم وعدم نيلهم عهد النبوة ونحو ذلك وما نقل من ذنبهم وتوبتهم فما صح منه فعلى السهو أو ترك الاولى أو قبل البعثة والاولى أن لايحصر عددهم وان ورد في الحديث (ان عدد الانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا) وعدد الرسل ثلثمائة وثلاثة عشر) أخذا من قوله تعالى (منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص) والجمهور على عصمة الملائكة لقوله تعالى (وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون مايؤمرون) . (يسبحون الليل والنهار لا يفترون) واحتج المخالف بقصة ابليس مع كونه من الملائكة وبغيبتهم في حق آدم واستبعادهم جعله خليفة . ورد بان ابليس من الجن وعده من الملائكة تغليب وبان الاغتياب انما يكون لغرض اظهار نقص الغير بل قصدهم التعجب والاستفسار عن حكمة استخلاف من لا يليق مع

وجود الاليق واما تعذيب هاروت وماروت فمعاتبة ولم يكن منهما عمل بالسحر ولا اعتقاد لتأثيره بل تعليم مع تنبيه . ثم جمهور أصحابنا والشيعة على ان الانبياء أفضل من الملائكة وبالغ بعضهم حتى فضلوا خواص البشر على خواص الملائكة وعوامهم على عوامهم أما عقلا فلأن اكتساب الكمال والمواظبة على الطاعات مع الشواغل أدخل فى استحقاق الثواب وأما سمعا فلقوله تعالى (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين) ومن جملتهم الملائكة ولانه تعالى أمرهم بالسجود لآدم تعظيما وتكرمة وأمر آدم بتعليمهم الاسماء قصدا الى اظهار الفضل . واحتج المخالف بانها متصفة بالكمالات العلمية والعملية بالفعل قوية على الافعال العجيبة مطلعة على اسرار الغيب سابقة الى أنواع الخير منزهة عن الشرور والقبائح علومهم وأعمالهم أدوم وأقوم وأسلم وبقوله تعالى (قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم انى ملك) وبقوله تعالى (علمه شديد القوى) والمعلم أفضل وقوله تعالى (لن يستنكف المسيح أن يكون عبد الله ولا الملائكة

المقربون) . قلنا الاول معارض بما مر وتأويل البواقي في كتب التفسير واما تقديم ذكرهم فيجوز أن يكون لتقديمهم في الوجود أو في قوة الايمان بهم . ومن خوارق العادات كرامات الاولياء وتفارق المعجزة بالخلو عن دعوي النبوة فلا توجب التباس النبي بغيره ولا انسداد باب اثبات النبوة بل تفيد زيادة جلالة قدر الانبياء حيث نالت امتهم تلك المرتبة ببركة الاقتداء بهم وتفارق السحر بانها لايجري فيها التعليم والتعلم ولا يتأتي فيها المعارضة ولا تجامع النفس الشريرة ولا يكون الابمباشرة أعمال مخصوصة وكلاهما واقع لقصة مريم وآصف وغيرهما مما روى عن كثير من الصلحاء ولقوله تعالى (يعلمون الناس السحر) ولما ثبت أنه سحر النبي وعائشة وابن عمر ولا دلالة لقوله تعالى (يخيل اليه من سحرهم) على انه لا حقيقة له والاصابة بالعين قدجرت مجرى المشاهدات وفيها نزلت آية (وان يكاد الذين كفروا) وفي جواز الاستعانة بالرقي والتمائم خلاف . والولى لا يبلغ درجة النبي ولا تسقط عنه التكاليف ولا تكون الولاية أفضل من النبوة وأما ولاية النبي فقيل أفضل لما فيها من معنى

القرب والاختصاص وقيل بل نبوته أفضل لما فيها من الوساطة بين الحق والخلق والقيام بمصالح الدارين مع شرف مشاهدة الملك .

﴿ فصل في المعاد ﴾

يجوز اعادة المعدوم لان الامكان الذاتي لا يزول بحسب الاوقات على ان الوجود الاول ربما أفاد المادة الباقية زيادة استعدادلقبول الوجود فيذلك الوقت واحتج المخالف بان المعدوم لا اشارة اليه فلا حكم عليه وبانه لايبقي فرق بين المبدأ والمعادلاعادة الوقت وبانه يتخلل العدم بين الشيء ونفسه . والجواب ان الاشارة العقلية كافية والفرق حاصل بان المبدأ واقع أولا والمعاد ثانيا وان كانا في زمان واحد وبهذا الاعتبار يجوز تخلل العدم بين الشيء ونفسه . وقد ثبت بالكتاب والسنة واجماع الامة المعاد الجسماني وحمل الآيات والاحاديث الواردة فيباب المعاد على التمثيل والتصوير للمعاد الروحاني أعني أحوال النفس في السعادة والشقاوة الحاد ومن يقول بتجرد النفس وبقائها فالحشر على رأيه ظاهر وليس تناسخا لكونه عودا الى أجزاء أصلية للبدن

الاول وان لم يكن الاول بعينه على ما يشعر به قوله تعالى (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها) واحتج المنكرون بامتناع اعادة المعدوم وقد عرفت أنه لا يتوقف عليها وبانه لو أكل انسان انسانا فالاجزاء المأكولة ان أعيدت في بدن الآكل فلا يكون المأكول بعينه معادا أو فى بدن المأكول فلا يكون الآكل بعينه معادا على انه يلزم في أكل الكافر المؤمن تنعيم الاجزاء العاصية أو تعذيب المطيعة. ورد بان المعاد هو الاجزاء الأصلية من ابتداء الخلق ولعل الله يحفظها من ان تصير جزءا أصليا لبدن آخر وأما الغرض فعلى تقدير لزومه يجوز أن يكون ايصال الجزاء الى المستحق . ثم النصوص منها ماهي لاثبات نفس الاعادة وهو قوله تعالى (وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده) وقوله تعالى (فسيقولون من يعيدنا قل الذى فطركم أول مرة) ومنها ماهي لازالة استبعاد احياء الرمم (من يحيي العظام وهى رميم) (أئذا متنا وكنا ترابا) واختلفوا فى أن الحشر ايجاد بعد الفناء كما يشعر به قوله تعالى (هو الاول والآخر) وقوله تعالى (كل شئ هالك الا وجهه) وقوله (كما بدأنا أول خلق نعيده)

والبدء من العدم أو جمع بعد التفرق كما يشعر به قوله تعالى (رب أرني كيف تحي الموتى) . (انى يحيي هذه الله بعد موتها) . (وكذلك النشور) . (وكذلك تخرجون) ثم الجنة والنار مخلوقتان الآن لقصة آدم وحواء مع ظواهر مثل (أعدّت) . (وأزلفت) . (وبرّزت) قيل يمتنع خلقها في أفلاك هذا العالم لامتناع الخرق والالتئام وفى عناصره لانها لاتسع جنة عرضها عرض السماء والأرض وفى عالم آخر لانه لاحتياجه الي محدد الجهات يكون كرّيا فيلزم الخلاء بين العالمين ولاشتماله على عناصر لها أحياز طبيعية يلزم ان يكون لعنصر واحد حيزان طبيعيان فيلزم الميل اليه وعنه * ورد بمنع المقدمات الفلسفية على انه لايمتنع كون العالمين فى محيط بهما ولا كون العناصر مختلفة الطبائع أو تحيزها في أحد العالمين غير طبيعي * فان قيل فيلزم هلاكهما لقوله تعالى (كل شيء هالك الا وجهه) قلنا يحمل الهلاك على غير الفناء ولو سلم فالفناء لحظة لاينافى الدوام عرفا * والأكثرون على ان الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش لقوله تعالى (عند سدرة المنتهي عندها جنة المأوى) والنار تحت

الارضين والحق التوقف .

﴿ فصل ﴾

سؤال القبر وعذابه وثوابه حق بالآيات والأحاديث المتواترة المعنى (النار يعرضون عليها غدوا وعشيا).(اغرقوا فادخلوا نارا) . (يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله) (القبر روضة من رياض الجنة أوحفرة من حفر النيران) اذا وضع الميت فى قبره) الحديث وليس ببعيد ان يوسع القادر المختار اللحد بحيث يمكن الجلوس فيه وان يبقي من الأجزاء الاصلية قدر مايقوم به الحياة وان لايشاهد الناظر مايجرى على الميت وقوله تعالى (لايذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى) (وكنتم أمواتا فأحيا كم ثم يميتكم ثم يحييكم) . (ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين) لاينفى عذاب القبر لجواز أن لايسمي مايعقبه موتا أو اندرج في الموتة الاولى وان يسكت عن بعض الاحياء لخفاء أمره أولكونه معاينا (وبالجملة) الذى ثبت من الدين ان للميت نوع حياة قدر مايتألم ويتلذذ به وهل ذلك باعادة الروح أم لا فيه تردد * ثم جميع أحوال القيامة من المحاسبة وأهوالها والصراط والميزان والحوض

وتفاصيل أحوال الجنة والنار أمور ممكنة أخبر بها الصادق فوجب التصديق بها ولا استبعاد فى أن يسهل الله تعالى العبور على الصراط وان كان أحدّ من السيف وأدقّ من الشعر وان يوزن صحائف الأعمال أو تجعل أجساما نورانية أو ظلمانية فلا حاجة الى تأويل الصراط بطريق الجنة والنار وبالادلة الواضحة وبالعبادات. والميزان بالعدل أو الادراك.

﴿ فصل ﴾

الثواب فضل من الله والعقاب عدل منه ومعني وجوبهما انه وعد أو وعيد فلا يخلف الله وعده على خلاف في الوعيد ومعني استحقاقهما ملائمة اضافتهما الى الطاعات والمعاصى فى مجارى العقول والعادات لانه لا واجب على الله ولان الطاعات وان كثرت لا تفى بشكر بعض النعم ولانهما لو استحقا لما سقطا عمن عاش على الكفر ثم آمن أو على الايمان ثم كفر * وقول المعتزلة ان عدم وجوبهما يفضى الى التوانى فى الطاعات والاجتراء على المعاصى وان ايجاب المشاق بلا نفع يقابلها ظلم وبلا مضرة فى تركها موجب لوجوب كل مافى فعله منفعة مردود بأن مجرد جواز الترك

غير قادح ومجرد الوقوع كاف فى المقصود وان الغرض لاينحصر فيما ذكر.

﴿ فصل ﴾

لاخلاف في خلود من دخل الجنة ولافي خلود الكافر فى النار سوى الكافر حكما كأطفال المشركين فهم خدم أهل الجنة * وقيل من علم الله فيه الايمان ففي الجنة أو الكفر ففى النار * وأما من مات على الايمان وترك التوبة عن كبيرة فعندهم يخلد في النار وعندنا لا بل يعفى عنه أو يخرج من النار بعد حين للنصوص الشاهدة بأنهم يخرجون من النار ويدخلون الجنة وليس قبل النار وفاقا ولان ثواب المستحق وعدا وعقلا لايتصور الا بالخروج ولان دوام عذاب من شرب جرعة خمر بعد ماواظب على الطاعات لو لم يكن ظلما فلا ظلم * فان احتجوا بعمومات الوعيد بالخلود * قلنا يخص بالكفار أو بتعمد السيآت بقيد الاستحلال أو يحمل الخلود على المكث الطويل أو نحو ذلك جمعا بين الادلة * وقالوا لو خرج الفاسق لخرج الكافر لتناهيهما * قلنا لانسلم علية التناهى ولا صحة القياس فى مقابلة النص ولا في الاعتقاديات

ثم الجمهور منهم على ان الكبيرة الواحدة تحبط جميع الطاعات مخالفة للنص والعقل والبعض على ان أيا من الطاعات والمعاصي أربت أجرا أو وزرا أحبطت الاخرى محضا بأن يسقط أقل ولا يسقط من الاكثر شيء أو موازنة بأن يسقط الاقل ويسقط مايقابله من الاكثر * وتمسكوا بمثل (حبطت أعمالهم). (لاتبطلوا صدقاتكم). (ان تحبط أعمالكم) ولا يفيد المتنازع وهو بطلان حسنة كاملة بسيئة سابقة أو لاحقة * وعورض بمثل (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) والزموا بأنه لا كبيرة يربى وزرها على أجر معرفة الله فيجب ان يدرؤا بها جميع الكبائر .

﴿ فصل ﴾

يجوز العفو عن الكبائر بدون التوبة لان العقاب حقه تعالى فله اسقاطه ويدل على الوقوع مثل (ويعفو عن السيئات ويعفو عن كثير). (ان الله يغفر الذنوب جميعا) وعلى نفيه فى الشرك (ان الله لايغفر ان يشرك به) وفى الاحاديث أيضا والتخصيص بالصغائر أو بما بعد التوبة أو الحمل على تأخير العقوبات المستحقة مع كونه خلاف الظاهر

وصريح الاحاديث لايصح فى البعض * وقالت المعتزلة يمتنع
سمعا بالنصوص الواردة فى وعيد الفساق فان الخلف
والكذب نقص لايجوز على الله وعقلا بأنه اغراء على القبيح
ورد بأنهم داخلون فى عمومات الوعد أيضا مع بطلان الخلف
فيه اجماعا وبأن مجرد احتمال العقوبة يكون زاجرا فكيف
مع الرجحان واذا جاز العفو عن الكبائر بدون التوبة فمع
الشفاعة أولى قال الله تعالى (استغفر لذنبك وللمؤمنين
والمؤمنات) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (ادخرت شفاعتي
لاهل الكبائر من أمتي) فمثل (لايقبل منها شفاعة) (ولا
تنفعها شفاعة الشافعين) بعد تسليم عموم الازمان والاحوال
يخص بالكفار جمعا بين الادلة .ثم لاخفاء في ورود الشرع
بالشفاعة فحملها المعتزلة على طلب المنافع ويلزمهم ان يكون
من سئل الله زيادة كرامة للنبي شافعا له وأما الحمل على
الصغيرة أو مابعد التوبة فظاهر البطلان * ثم الكبيرة هي
التي تشعر بقلة الاكتراث بالدين أو التي خصت بالوعيد *
وقيل كل معصية فهي بالاضافة الى مادونها كبيرة والى مافوقها
صغيرة * وقيل هي الشرك والقتل والقذف والزنا والفرار

من الزحف والسحر وأكل مال اليتيم والعقوق والالحاد في الحرم وقد يزاد الربا والسرقة وشرب الخمر.

﴿ فصل ﴾

التوبة في الشرع هي الندم عن المعصية لكونها معصية وقيل مع العزم على الترك في الاستقبال . وقالت المعتزلة اعتقاد انه أساء وانه لو أمكنه رد تلك المعصية لردها وهي واجبة سمعا لقوله تعالى (توبوا الى الله) وقالوا عقلا لما فيها من دفع الضرر وكذا ثبوت القبول ووجوبها على الفور حتى يأثم التارك مثلي حقه. ثم سقوط العقوبة عندنا بمحض الكرم وعند أكثرهم بنفس التوبة ولا يلزم تجديدها كلما ذكر الذنب وتصح التوبة عن بعض الذنوب خاصة ويكفي الاجمال وان علم تفاصيل الذنوب وقد يتوقف تحققها على واجب آخر كرد المغصوب أو بدله وقد يلزم ذلك الواجب الآخر معها كحد الشرب وقضاء الصلاة وارشاد من أضله والاعتذار الى من آذاه ويجب الأمر بالواجب والنهي عن الحرام ويندب الامر بالمندوب والنهي عن المكروه بشرط العلم بوجه المعروف والمنكر وتجويز التأثير وانتفاء المفسدة ولا يختص

بالوالي الا ما يفضى الى القتال ولا بالمجتهد الا مايفتقر اليه وهوفرض كفاية يسقط بقيام البعض ولا دلالة لقوله تعالى (عليكم أنفسكم) على نفي الوجوب ولا اكراه فى الدين منسوخ

﴿فصل﴾

الايمان فى اللغة التصديق وفى الشرع تصديق النبي فيما علم مجيئه به بالضرورة والأكثرون على انه لابد من الاقرار باللسان وكثير من السلف على انه التصديق والاقرار والعمل ولا يخرج بترك العمل من الايمان خلافا للمعتزلة ولا يدخل في الكفر خلافا للخوارج * فان قيل كيف لاينتفي الكل بانتفاء الجزء * قلنا المراد انه يطلق على أساس النجاة وعلى الكامل المنجى . والدليل على انه فعل القلب (كتب فى قلوبهم الايمان) وقلبه مطمئن بالايمان (ولم تؤمن قلوبهم) . (ولما يدخل الايمان في قلوبهم) . وفي الحديث (اللهم ثبت قلبي على دينك) . (فى قلبه مثقال حبة من خردل من الايمان) والاكتفاء بالكلمتين انما كان في حكم الدنيا من عصمة الدم والمال وحقيقة الايمان التصديق والاذعان والقبول المعبر عنه بالفارسية (بكرويدن) ويقابله

الانكار والتكذيب لامجرد العلم والمعرفة الحاصلة لبعض الكفار (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) . (ليعلمون انه الحق من ربهم) . (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) ويقابله حينئذ الجهالة والنكارة . وقد وقع فى عبارة السلف مكان التصديق المعرفة والعلم والمراد العلم التصديقي ولم يطرأ على الايمان والتصديق نقل ولهذا كانوا يمتثلون من غير توقف واستفسار وانما خص متعلقه بأمور مخصوصة ولهذا صح في جواب أخبرنى عن الايمان (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله) الحديث . فان قيل الايمان مأمور به فيلزم ان يكون فعلا اختياريا والتصديق المقابل للتكذيب كيفية ومن أقسام العلم . قلنا ليس معنى كون المأمور به اختياريا ان يكون من مقولة الفعل البتة بل ان يصح تعلق القدرة به وكسبه بالاختيار وان كان هو في نفسه كيفية كالعلم والنظر أوغيرها كالقيام والقعود والتسخن والتبرد والصلاة والصوم فغاية الأمر انه يشترط كون التصديق حاصلا بالاختيار ومباشرة الاسباب وأما انه معنى غير ماجعل فى المنطق مقابلا للتصور وفسر (بكرويدن) فلا وعلى ماذكر فليقين الخالى من

الاذعان كما للسوفسطائي ولبعض الكفار لايكون تصديقا
بل تصورا أو واسطة . واليقين المقارن للاذعان بلا كسب
واختيار لا يكون ايمانا شرعيا فيلزم ان يكون تصديق
الملائكة بما ألقي اليهم والانبياء بما أوحي اليهم والصديقين
بما سمعوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أو وقع فى قلوبهم عند
مشاهدة المعجزة كله مكتسبا بالاختيار أو يكون بعد
مكلفين بتحصيل ذلك بالاختيار . وربما يناقش فى حصول
اليقين بدون الاذعان وفى كون بعض الكفار موقنين
بجميع ماجاء به النبيّ غير مصدقين وان كفرهم مبني على
عدم التصديق به لاعلى عدم الاعتداد به بناء على ظهور
أمارات الانكار من الآباء عن الاوامر وقبول الاحكام ونحو
ذلك كمن صدّق وسجد للصنم واذ قد ثبت ان الايمان
اسم للتصديق ولا نقل وان المؤمن قد يؤمر وينهى كقوله
تعالى (ياأيها الذين آمنوا لاتقدّموا) وان العمل قد يعطف
عليه مثل قوله (آمنوا وعملوا الصالحات) وقد ينفي عنه (وان
طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) وان الايمان شرط العبادة وان
من صدق وأقرّ قبل ان يعمل مؤمن ظهر ان الاعمال غير

داخلة في حقيقة الايمان فما أطبق عليه كثير من السلف من
انه اسم للتصديق والاقرار والعمل أرادوا الايمان الكامل
كما قيل ان الاقرار ركن زائد لايفوت الايمان بفوته. والمعتزلة
لاينكرون اطلاق الايمان على مجرد التصديق بالامور
المخصوصة كما في الآيات المذكورة ولكنهم يدّعون النقل
الى الاعمال لقوله تعالى (وذلك دين القيمة) وان الدّين عند
الله الاسلام) والاسلام هو الايمان لما سيأتى ولقوله تعالى
(انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم) . (وماكان
الله ليضيع ايمانكم) قلنا يجوز ان يكون ذلك اشارة الى
الاخلاص والتدين وان يراد ان المعتبر دين الاسلام وان
يكون الاسلام غير الايمان وان يراد المؤمنون الكاملون
وان يكون الايمان مجازا فى الصلاة أو يراد التصديق
بوجوبها وأما مثل (لايزنى الزانى وهومؤمن)فتغليظ ومثل
(وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون).(ومن الناس
من يقول آمنا بالله) بمعنى التصديق بالله وحده وباللسان
فقط والكفر بمثل سجدة الصنم والقاء المصحف في
القاذورات ليس لكونه اخلالاً بالعمل والا اقتصر على نفى

الايمان بل لان الشرع جعل بعض المعاصى امارة للتكذيب فمرتكب الكبيرة عندنا مؤمن وعندهم ليس بمؤمن ولا كافر لان له بعض أحكام المؤمن كعصمة الدم والمال وبعض أحكام الكافر كعدم أهلية الامامة وعدم أهلية القضاء والشهادة فجعلوا له منزلة بين المنزلتين واسما بين اسمين وزعموا ان هذا أخذ بالمتفق عليه وهو الفسق وترك للمختلف فيه وهو الايمان والكفر * ورد بأنه ترك للمجتمع عليه وهو عدم الواسطة . وعند الخوارج هو كافر تمسكا بظواهر النصوص الواردة بكفر الفساق تغليظا والناطقة بانحصار العذاب على الكفار تهويلا ونحو ذلك وقيل هو منافق لان عصيانه دليل كذبه فى دعوي تصديقه . ورد بالمنع واما جعل مثل الكذب من علامات النفاق فتهويل ﴿فصل﴾ الاجماع على ان كل مؤمن مسلم وبالعكس وان حكمهما واحد لان مرجعهما الى القبول والاذعان ولكن لتغاير مفهومهما قد يتعاطفان مثل (ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات). (فما زادهم الا ايمانا وتسليما) ولاطلاق الاسلام على الاستسلام والانقياد الظاهر قد يثبت مع نفى الايمان كقوله

(قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا) ولكون السؤال عن متعلق الايمان وعن شرائع الاسلام ورد في الحديث « الايمان ان تؤمن بالله الخ » والاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله الخ * والجمهور على ان الايمان لا يزيد ولا ينقص لما انه التصديق البالغ حد اليقين وانما يتفاوت اذا جعل اسما للطاعات * ورد بأن اليقين أيضا يتفاوت قوة وضعفا وبأن ايمان آحاد الأمة لا يساوي ايمان الأنبياء قطعا وان ظاهر الكتاب والسنة قبول الزيادة والنقصان (واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا). (ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم ويزداد الذين آمنوا ايمانا) وفي الحديث ان الايمان يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار والحمل على الزيادة بحسب الدوام والثبات والاعداد أو بحسب زيادة المؤمن به عند ملاحظة التفاصيل أو زيادة الآثار والأنوار تكلف * ثم كثير من الصحابة والمجتهدين على صحة الاستثناء في الايمان بأن يقال أنا مؤمن ان شاء الله تعالى تأدبا أو تبركا أو ترددا فيما هو آية النجاة أعني ايمان الموافاة والعبرة بالموافاة بمعنى انه المنجي وان كان الناجز ايمانا ثابتا وكذا الكفر والسعادة والشقاوة والأكثرون على

منعه لايهام الشك فى الناجز ﴿ فصل ﴾ الجمهور على صحة ايمان المقلد لصدق التعريف عليه وعدم الدليل على اشتراط الدليل والقياس على ايمان اليأس فاسد لأن العلة كونه ايمان دفع عذاب ولأنه لم يبق للعبد قدرة التصرف فى نفسه والاستمتاع بها وأما المانعون فالمعتزلة يشترطون فى كل مسئلة التمكن من اقامة الحجة ودفع الشبهة والشيخ ابتناء الاعتقاد على دليل في الجملة والى هذا رجع المتأخرون من المعتزلة حيث قالوا الخلاف فيمن نشأ فى شاهق جبل ولم يتفكر فأخبره انسان بما يجب عليه اعتقاده فصدقه وأما من نشأ فى دار الاسلام ولو في الصحاري وتواتر عنده حال النبي فمن أهل النظر وقال بعضهم ان وجوب النظر انما هو في حق البعض . وأما العاجزون كالعوام فلا يكلفون الا تقليد الحق أو سماع أوائل الدلائل فان فهموا كفاهم وهم أصحاب الجمل والا فلا يكلفون قالوا وليس الخلاف فى اجراء أحكام الاسلام بل فى انه هل يعاقب عقوبة الكافر والكفر عدم الايمان عما من شأنه وان خلا عن تكذيب وانكار ومن فسره بالجحد بالله أراد الجهل بما علم قطعا انه من أحكامه اجمالا وتفصيلا * والتكفير ببعض

الافعال مع بقاء كمال التصديق ان سلم فمبنى على ان الشارع جعل بعض المحظورات علامة التكذيب وكذا بعض التأويلات فى الأصول * والكافر ان أظهر الايمان خص باسم المنافق وان سبق اسلامه فبالمرتد وان آل اعتقاده الى تعدد الاله فبالمشرك . وان تدين ببعض الكتب السماوية فبالكتابي وان اعتقد استناد الحوادث الى الزمان فبالدهرى وان نفى الصانع فبالمعطل وان أظهر شعائر الاسلام وأبطن عقائد هى كفر وفاقا فبالزنديق * والجمهور على ان من كان مخالف الحق من أهل القبلة ليس بكافر مالم ينكر شيأ من ضروريات الدين لأن النبي ومن بعده لم يفتشوا عن العقائد والسكوت عن الاصول التي هى من ضروريات الدين انما كان لشهرتها ولظهور ادلتها * والمعتزلة يكفرون بأكثر العقائد المخصوصة بأهل السنة والجماعة ولذا قال الاستاذ نكفر من كفرنا * والفسق هو الخروج من طاعة الله بارتكاب الكبيرة أو الاصرار على الصغيرة والبدعة مخالفة أهل الحق فى العقيدة وحكمها البغض والاهانة ومنهم من جعل المخالفة في بعض الفروع منها ومنهم من زاد كل أمر لم يكن

في عهد الصحابة ومن هاهنا جاز كون بعض البدعة حسنة

﴿فصل﴾ الامامة رياسة عامة فى أمر الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم * ثم نصب الامام واجب على الخلق سمعا عندنا للاجماع ولكونه مقدمة ماوجب من اقامة الحدود من منافع لاتحصى وعقلا عند بعض المعتزلة لما فيه من دفع الضرر * ورد بأن هذا القدر لايوجب استحقاق تاركه الذم والعقاب وعلى الله عند الشيعة لكونه لطفا محضا محصلا للمعرفة مقربا الى الطاعة * ورد بأنه لاوجوب على الله وبأنه يتضمن مفاسد وان قلت على انه لو سلم فكمال اللطف اظهاره فلم يجب اذ لو وجب لاظهره وقول الخوارج انه لايجب أصلا لما فيه من اثارة الفتنة فاسد لقيام الدليل ولان فتنة عدمه أشد ويشترط فيه التكليف والحرية والذكورة والعدالة وزاد الجمهور الشجاعة والاجتهاد واصابة الرأي لظهور الاحتياج اليها وكونه قرشيا لقوله عليه السلام (الائمة من قريش الا قدموا قريشا) ولان لشرف النسب أثرا فى الآراء وخالفت الخوارج وأكثر المعتزلة لقوله عليه الصلاة والسلام (أطيعوا ولو أمر عليكم عبد

حبشي أجدع) وعند الاضطرار يكفي ذو شوكة نصب أو استولى * واشترط الشيعة كونه هاشميا بل علويا وأفضل أهل زمانه لقبح تقديم المفضول . وردّ بالمنع اذ ربما يكون المفضول أصلح وان يكون معصوما قياسا على النبوة ولكونه واجب الاطاعة ولان المعصية ظلم وعهد الامامة لاينالهُ الظالمون ولانه لو عصى لافتقر الى امام آخر وتسلسل ولكان ناقضا للشرع وقد شرع حافظا له . ورد بمنع الجامع وبأنه انما يجب فيما لايخالف الشرع وعند المخالفة يرجع الى الادلة والاجتهاد وبأن عدم العصمة لايوجب المعصية فضلا عن الظلم وبأن وجوبه شرعي لاعقلي وبأنه ليس حافظا له بذاته . ثم الجمهور على ثبوت الامامة وانعقادها باختيار أهل الحل والعقد اذ قد اشتغل الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد قتل عثمان بالبيعة والاختيار من غير نكير وخالف الشيعة لانه قد يخفى على أهل البيعة بعض الشروط كالعصمة والافضلية ومعرفة الدين كله ولانه ليس اليهم تولية مثل القضاء والاحتساب ولان فيه اثارة الفتنة ولان من اختاروه يكون خليفة منهم لامن الله ورسوله . وأجيب

بمنع الاشتراط ومنع الخفاء بمعني عدم الظن وبأنه لو سلم عدم تفويض مثل القضاء فلوجود الامام وبأنه لافتنة عند الاذعان للحق واعتبار الترجيح ولو سلم ففتنة عدم الامام أشد وبأن من اختاروه خليفة الله ورسوله بدليل الشرع وفيه اكمال للدين واستخلاف وتوصية من النبي فلا يرد (اليوم أكملت لكم دينكم) وانه كان يستخلف ويوصى البتة . واما ادعاؤهم النص الجلىّ على علىّ فقدح على أكابر الصحابة بالجهل والعناد والفساد بل في علىّ اذلم يقم بالامر ولم يحتج بالنص بل قدح في الكتاب حيث اثنى عليهم وجعلهم خير أمة ألا يرى أن عليا قبل الشورى وقال لطلحة ان أردت بايعتك وعاون أبا بكر وعمر وأشار اليهما بالاصلح وصلى معهما الجمع والاعياد وان كثيرا من عظماء أهل البيت أنكروا النص الجلىّ وان العباس قال لعلى امدد يدك لابايعك

﴿فصل﴾ الامام بعد رسول الله أبو بكر لاجماع أهل الحل والعقد قد ثبت انقياد علىّ وتسميته اياه خليفة والثناء عليه حيا وميتا والاعتذار عن التأخر ولأن الكل اتفقوا على امامة أبى بكر أو علىّ أوالعباس ثم انهما لم ينازعاه

فيه فتعين وقد يتمسك بقوله تعالى (ستدعون الى قوم أولى بأس شديد) والداعي اما أبو بكر أو عمر باتفاق المفسرين وبقوله صلى الله عليه وسلم (اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر والخلافة بعدى ثلاثون سنة) وبانه صلى الله عليه وسلم استخلفه في الصلاة ولم يعز له ولذا قال علي قدمك رسول الله لامر ديننا أفلا نقدمك لامر دنيانا . وقالت الشيعة علي لانتفاء العصمة والافضلية والنص فى غيره ورد بالمنع ولقوله تعالى (انما وليكم الله ورسوله) والمراد بالولى المتصرف في الامر اذ ولاية النصرة تعم الجميع . وأجيب بان سوق الآية لولاية المحبة والنصرة واما وصف المؤمنين فللمدح وللزيادة الشرف وهم راكعون للعطف لا كصلاة اليهود أو خاضعون على ان الحصر لنفي التنازع ولم تكن الامامة حينئذ كذلك وحمل صيغة الجمع على الواحد بعيد وولاية التصرف بالفعل لم يكن لعلى حينئذ وفي المآل لا يستقيم في الله تعالى ورسوله ولما تواتر من قوله (من كنت مولاه فعلي مولاه) أنت مني بمنزلة هرون من موسى الا انه لا نبي بعدى) لان المراد بالمولى المتصرف في الامر اذ لاصحة

ولا فائدة لغيره ومنزلة هرون عامة فبقيت فى الخلافة ورد بانه لا تواتر فى علىّ ولا عبرة بالآحاد فى مقابلة الاجماع بل لا صحة له ولو سلم فلا حصر فيه ويبطلهما عدم الاحتجاج بهما عند الاحتياج. وبهذا يندفع (سلموا عليه بامرة المؤمنين والضمير لعلىّ * أنتِ الخليفة من بعدى * انه امام المتقين * هذا خليفتى عليكم * أنت أخي ووصيي وخليفتى من بعدى وقاضي دِينى) بكسر الدال وقد يحتج بان غيره لا يصلح لظلمهم بسبق كفرهم وفساده بين وبمطاعن مفصلة في حق كل من الثلاثة. ورد بأن بعضها افتراء وبعضها غير قادح وللبعض تأويلات. ثم عمر لتفويض أبى بكر الامر اليه واجماع الامة عليه ثم عثمان لان عمر جعل الامر شورى بين ستة ووقع الاتفاق على عثمان ثم علىّ لاجماع أهل الحل والعقد على مبايعته ثم آل الامر الى الحسن وبعد ستة أشهر من بيعته سلم الامر لمعاوية تسكينا للفتنة فانقلبت الامامة الى الملك والسلطنة. والافضلية بترتيب الخلافة أما اجمالا فلان اتفاق أكثر العلماء على ذلك يشعر بوجود دليل لهم عليه وأما تفصيلا فلقوله تعالى (وسيجنبها الاتقى الذى يؤتي ماله يتزكي) وهو

أبو بكر ولقوله صلى الله عليه وسلم (ماطلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على أحد أفضل من أبي بكر) وقوله (خيرا متي أبو بكر ثم عمر ولو كان بعدى نبي لكان عمر) وقوله عثمان أخي ورفيقي فى الجنة) ويعضد ذلك ماتواتر من آثارهم واخبارهم ومساعيهم فى الاسلام وقالت الشيعة الافضل عليّ وقوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة فى القربى) وجبريل وصالح المؤمنين) وقوله عليه الصلاة والسلام (من أراد أن ينظر الى آدم الحديث) ولحديث الطير ولانه ازهد واعلم . وأجيب بعد التسليم بأن الكلام فى الاكرم عند الله . وأما بعدهم فقد ثبت ان فاطمة سيدة نساء العالمين وان الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وان العشرة الذين منهم الائمة الاربعة وطلحة وزبير وعبد الرحمن وسعد وسعيد وأبو عبيدة مبشرون بالجنة . ثم الفضل للعلم والتقوى . والحق تعظيم جميع الصحابة والكف عن الطعن فيهم سيما المهاجرين والانصار لما ورد في الكتاب والسنة من الثناء عليهم ولقوله (الله الله في أصحابي لاتسبوا اصحابي) خير القرون قرني) وتوقف عليّ

عن بيعة أبي بكر لحيرته وحزنه وعن نصرة عثمان لعدم رضاه
وعن قبول بيعته لاعظام الحادثة وعن قتال القتلة لشوكتهم
أولانه رأى عدم مؤاخذة البغاة لما اتلفوا من المال والدم
وتوقف جماعة عن الخروج معه الى الحروب كان لاجتهاد
أو لعدم الزام منه لالنزاع فى امامته والمصيب فى حرب الجمل
وحرب صفين وحرب الخوارج علىّ . والمخالفون بغاة
لا كفرة ولافسقة لمالهم من الشبهة ولهذا نهى على عن لعن
أهل الشام ﴿ خاتمة ﴾ وقد وردت أحاديث صحيحة فى ظهور
امام من ولد فاطمة وفى نزول عيسى وفى خروج الدجال
وغير ذلك من الاشراط كدابة الارض ويأجوج ومأجوج
وطلوع الشمس من مغربها والخسفات الثلاثة وقلة العلم
والامانة وكثرة الفسق والخيانة ورياسة الفساق والارذال .
ويشبه أن يكون هذا عند قرب الساعة فلا ينافي خيرية
آخر الامة على ما قال صلى الله عليه وسلم (مثل أمتي مثل
المطر لا يدرى أوله خير أم آخره رزقنا الله خير الآخرة
والاولى ووفقنا للعلم بما يحب ويرضي انه خير موفق ومعين
والحمد لله رب العالمين *

فهرست تهذيب المنطق والكلام

تمت